وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة - تجارب بعض البلدان الإسلامية -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:
– بن عبدي سعاد
–خزوز رميســاء

تحت إشراف:
–أ/ سلامات عقيلة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
شرون عز الدين	أستاذ محاضر قسم (ب)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	رئيسا
سحاب نادية	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	ممتحنا
سلامات عقيلة	أستاذ محاضر قسم (ب)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

إلى كل من يتخذ من العلم سبيلا للدنيا والآخرة ويسعى جاهدا لرفع رايته وتقديس مكانته، فمن أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أرادهما معا فعليه بالعلم

إلى أصحاب العقول والبصائر المستنيرة

إلى والدينا وإلى كافة أفراد أسرة بن عبدي وخزوز

كما أخص أنا سعاد إهداء هذا العمل

إلى عائلتي الكريمة وزميلتي رميساء

كما أخص أنا رميساء إهداء هذا العمل

إلى عائلتي الكريمة وزميلتي سعاد

إلى أستاذنا القدير نقدم هذه الدراسة المتواضعة

سعـــاد رميســاء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، اللهم صل على محمد و على اله وصحبه وسلم ،

قال صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

وعملا بهذا الحديث و اعترافا بالجميل نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع

نشكر جميع الأساتذة و الإداريين و الموظفين الذين سهروا على حسن سير المنظومة التعليمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

نخص بالشكر الدكتورة الفاضلة (سلامات عقيلة)على قبولها الإشراف على هذه المذكرة

ونتوجه بفائق شكرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة مذكرتنا، وعلى ما أمضوه من وقت لقراءة هذه المذكرة المتواضعة

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة لإبراز دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل تجارب بعض الدول الإسلامية (ماليزيا ،السودان ،الجزائر) في الصناعة المالية الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة إلى حيث أن الصناعة المالية الإسلامية تلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من منتجات وخدمات مالية موافقة للشريعة الإسلامية، والتي تساهم في إتاحة الموارد المالية للتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر وحماية البيئة، حيث أن بعض الدول على غرار ماليزيا استطاعت تصميم مجموعات متنوعة ومتزايدة وبميزات رفيعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المبنية على الأسس والمبادئ الإسلامية، كما استطاعت تسخير هذه الصناعة المالية على نحو ممتاز في خدمة أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، في حين هناك بلدان أخرى على غرار الجزائر مازالت تخطو خطواتها الأولى في هذا المجال وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود، بالإضافة إلى توفر الإرادة لإرساء صناعة مالية تحترم مبادئ الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية:

الصناعة المالية الإسلامية، التنمية المستدامة، ماليزيا، السودان، الجزائر

Abstract:

This study focuses on the role of the Islamic financial industry in achieving sustainable development, as it indicates the nature of the Islamic financial industry, which has emerged in Islamic and non-Islamic countries, especially in recent times, and was able to design diverse and growing groups with high features of financial and banking services and products. In addition to the foundations and principles on which it was built, the study also touches upon the concept of sustainable development, its objectives and its remoteness, and the extent to which the latter can be achieved through Islamic financial products.

This study aims to highlight the role of the Islamic financial industry in achieving the economic, social and environmental dimension of sustainable development, as the experiences of some Islamic countries (Malaysia, Sudan, Algeria) in the Islamic financial industry were taken, and the indicators and statistics obtained were very satisfactory, especially in the Malaysian experience, which witnessed huge enhancement in this area.

This study has actually resulted in acknowledging the important role of the Islamic financial industry in achieving sustainable development for the financial products and services it provides in accordance with Islamic Sharia, which contribute to providing financial resources for economic development, achieving social justice, fighting poverty and protecting the environment.

key words:

Islamic financial industry, sustainable development, Malizia, Soudan, Algeria.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــوان	الصفحـة
إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية والتنمية المستدامة	–
تمهيد	**6**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة المالية الإسلامية والتنمية المستدامة	**7**
المطلب الأول: ماهية الصناعة المالية الإسلامية	**7**
أولا: مفهومها	**7**
ثانيا: خصائص الصناعة المالية الإسلامية	**09**
ثالثا: أسس الصناعة المالية الإسلامية ومبادئها	**10**
رابعا: مكونات الصناعة المالية الإسلامية	**12**
المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة	**13**
أولا: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها	**14**
ثانيا: أهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها	**19**
ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها	**20**
رابعا: معوقات التنمية المستدامة	**24**
المبحث الثاني: علاقة الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية المستدامة	**24**
المطلب الأول: أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي	**24**
أولا: مزايا التمويل الإسلامي في التنمية	**24**
ثانيا: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية من خلال البعد الاقتصادي	**25**

المطلب الثاني: أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي والبيئي	**26**
أولا: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي	**26**
ثانيا: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي	**28**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**29**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**29**
أولا: الدراسات باللغة العربية	**29**
ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية	**30**
المطلب الأول: القيمة المضافة	**31**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في بعض الدول الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	**34**
تمهيد	**34**
المبحث الأول: واقع الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا	**35**
المطلب الأول: مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا	**35**
أولا: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا	**36**
ثانيا: مكونات النظام المالي الإسلامي في ماليزيا	**37**
ثالثا: الأثر التنموي للمنتجات المالية الإسلامية في ماليزيا	**40**
المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في السودان	**46**
المطلب الأول: القطاع المصرفي في السودان	**46**
أولا: مراحل تطور القطاع المصرفي في السودان	**46**
ثانيا: المؤسسات المالية غير المصرفية	**47**
المطلب الثاني: منتجات الصناعة المالية في السودان ودورها في التنمية	**49**
أولا: منتجات الصناعة المالية الإسلامية في السودان	**49**
ثانيا: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان	**50**
المطلب الثالث: تقييم التجربة السودانية في الصناعة المالية الإسلامية	**52**

أولا: تحليل تطور المنتجات المالية الإسلامية للمؤسسات المالية في السودان	**52**
ثانيا: إيجابيات وسلبيات التجربة السودانية	**54**
المبحث الثالث: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر	**55**
المطلب الأول: واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر	**55**
أولا: القوانين والتشريعات المنظمة للنظام المالي في الجزائر	**55**
ثانيا: مكونات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر	**57**
ثالثا: الدور التنموي للصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة	**64**
المطلب الثاني: متطلبات نجاح الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر	**68**
أولا: عوامل البيئة الداخلية المساعدة لتطبيق الصيرفة الإسلامية بالجزائر	**68**
ثانيا: عوامل البيئة الخارجية للمساعدة على تطبيق الصيرفة الإسلامية بالجزائر	**68**
خلاصة الفصل	**70**
الخاتمة	**72**
قائمة المصادر والمراجع	**75**

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
01	تطور أوصل التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2009-2017)	**43**
02	استخدام عائدات الصكوك الخضراء العالمية ديسمبر 2020	**46**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم التمويل حسب المفهوم في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي الفترة (2010-2018)	39
02	مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا خلال الفترة(2005-2017)	42
03	مساهمة التامين التكافلي الإسلامي في ماليزيا في الدخل القومي الإجمالي وسوق العمل	43
04	عدد شركات الصرافة والتحاويل والإجارة بنهاية كل من عامين 2019-2020	49
05	مساهمة(شهامة) في تمويل عجز الموازنة خلال سنتي (2019-2020)	51
06	تدفق التمويل المصرفي في لقطاع الخاص بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية لكل من عامي 2019-2020	52
07	مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية	53
08	نسبة الأرباح الموزعة على شهادات الحكومة(شهامة) 2020	54
09	النتائج المعلن عنها في السنة المالية (2018-2019)	59
10	تطور مؤشرات مصرف السلام الجزائري (2014-2018)	60
11	النتائج المعلن عنها من قبل بنك السلام لسنة 2019	61
12	ترتيب شركات التأمين في الجزائر حسب رقم الأعمال المحقق لسنة 2019م	63
13	برنامج بنك البركة الجزائر للتنمية الاقتصادية	66
14	أهداف بنك البركة الجزائري للتنمية المستدامة 2016-2020	66
15	البرنامج الخيري والقرض الاقتصادي والاستثمارت الاجتماعية لبنك البركة الجزائر 2017	67

المقدمـــــة

مـقـدمـــة

تمثل التنمية بشكل عام تحديا كبيرا لشعوب العالم، لأنها عملية مستمرة ومستديمة لا تنقطع من جيل لآخر، حيث تعمل على محاربة مظاهر التخلف وتسعى نحو التقدم في شتى مجالات الحياة، وتواجه المشكلات الاقتصادية من خلال محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار النقدي والمالي بشكل خاص، بالإضافة إلى السعي لتحقيق التوازن الاجتماعي لمحاربة مظاهر الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والتقليل من الفجوات مابين الفئات المختلفة للمجتمع فضلا عن الجانب البيئي الذي هو أساس الحياة البشرية.

وبالرغم من تطبيق المناهج التنموية المختلفة في إطار الفكر الغربي الرأسمالي– الاشتراكي غير إن هذه التجارب أثبتت فشلها لعدم ملائمتها لطبيعة وبيئة مختلف المجتمعات سواء الغربية أو الإسلامية وقد قابل فشل هذه المناهج نهضة فكرية إسلامية يقودها نخبة من المفكرين الاقتصاديين المتبصرين بأحكام الشريعة، مؤكدين على ضرورة تحقيق عملية التنمية وفق المنهج الإسلامي مستنبطين من الكتاب والسنة مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها أثناء عملية تطبيق مخططات التنمية.

ومن هنا جاء التمويل الإسلامي عن طريق الصناعة المالية الإسلامية بكل مكوناتها من مؤسسات مصرفية إسلامية وأسواق مالية إسلامية ومختلف منتجاتها كصناعة متطورة، بالرغم أنها لم توضع موضع التنفيذ إلا مند حوالي أربعين عاما إلا أن هذه الصناعة أثبتت جدارتها وكان لها تأثير على مختلف مكونات النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثيرها المبالغ على الجوانب الاجتماعية وحتى البيئية للحياة البشرية، فقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة نهضة غير مسبوقة، تتجلى في انتشارها عبر الكثير من دول العلم في القارات الخمس، واتساع أهميتها وازدياد حجم أصولها وتنوع تطبيقاتها وبرزت أيضا كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي وأصبحت تساهم في التنمية الاقتصادية، فلم يعد الاهتمام اليوم منصبا على لفت انتباه القائمين على النظام المالي العالمي أو المشرعين على مستوى الدول إلى وجود نظام مالي يستمد أسسه من مبادئ الشريعة الإسلامية أو على إثبات الذات، بل انتقلت الصناعة المالية الإسلامية اليوم إلى منافسة التصنيفات المؤسسية التقليدية العريقة في قطاعات مصرفية والتأمينات وأسواق المال.

ولقد كان للدول الإسلامية نصيبا من تطور الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها، وتأثيرا على تحقيق التنمية المستدامة بها، تجلى ذلك في مختلف المجالات. وتستهدف هذه الدراسة استكشاف دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة والتعرف على واقع الصناعة المالية الإسلامية في بعض الدول الإسلامية، كما تمت الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه هذه الدول في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

أولا:إشكالية البحث:

بناءا على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- ما هي مكونات الصناعة المالية الإسلامية؟
- ما هو واقع الصناعة المالية الإسلامية بالدول الإسلامية؟

ثانيا: فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات:

- تعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد، تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
- الصناعة المالية الإسلامية هي كل عمليات التطوير والابتكار لأدوات مالية أو آليات تمويلية مع مراعاة ضوابط الشريعة الإسلامية.
- تعمل الصناعة المالية الإسلامية بكل مكوناتها على تحقيق التنمية المستدامة والتأثير على أبعادها.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

- معرفة حقيقة التنمية المستدامة التي باتت حديث العالم في الآونة الأخيرة، وأخذت جل اهتماماته.
- الإطلاع على صيغ التمويل الإسلامي وفهمها أكثر، ومعرفة مدى قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.
- إعطاء أهمية أكبر للصناعة المالية الإسلامية لتزايد انتشارها على مستوى العالم كله ومعرفة مدى تأثيراتها على مختلف أبعاد التنمية.
- المساهمة في إثراء المكتبات الجزائرية بالبحوث التي تتناول جوانب الاقتصاد الإسلامي عموما، والصناعة المالية الإسلامية خصوصا.

رابعا: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على التنمية المستدامة ومعوقات تحقيقها.
- الاطلاع على الصناعة المالية الإسلامية ومختلف مكوناتها.
- إبراز واقع الصناعة المالية الإسلامية في الدول الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

خامسا: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال توجه الأنظار نحو الصناعة المالية الإسلامية، التي فرضت وجودها الإقليمي والدولي على الساحة المالية، ولهذا فإن الصناعة المالية الإسلامية من خلال حجم مكوناتها وتنوع منتجاتها مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى عن طريق أسلوبها التمويلي الذي يمتاز بجملة من الخصائص تميزه عن التمويل التقليدي لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت أهم أهداف ومتطلبات الدول نظرا لارتباطها بتوفير وضمان الاحتياجات الحاضر مع عدم التضحية باحتياجات المستقبلية.

سادسا: منهج وأدوات البحث:

للوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، تم إتباع المنهج الوصفي كإطار عام للوصف عند مناقشة فحـوى هذا البحث، بغية الإلمام بالمفاهيم والعناصر الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامـة والصناعة المالية الإسلامية وقدرتها على تحقيق التنمية.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع المكتسبة باللغة العربية والأجنبية، بالإضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه، كما تم الاعتماد أيضا على مجموعة من المقالات والبحوث في الملتقيات الوطنية والدولية وكذا المجلات، كما تمت الاستعانة بشبكة الانترنت.

سابعا: هيكل الدراسة:

بناءا على ما تم ذكره، جاء البحث في مقدمة وفصلين، إضافة إلى خاتمة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها، **الفصل الأول** بعنوان: **الإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية والتنمية المستدامة**، ويضم ثلاث مباحث. أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان: **واقع الصناعة المالية الإسلامية في بعض الدول الإسلامية ودروها في تحقيق التنمية المستدامة**، ويضم ثلاث مباحث.

الفصل الأول

الإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية والتنمية المستدامة

تمهيد:

تتميز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي بالواقعية والتماشي مع ظروف المجتمع الحقيقية، فهي لا تفصل بين الجانب المادي والجانب الروحي ولا تفرق بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، وتعارض الإسراف وسوء استغلال الموارد، وبالتالي لا تعرف الفصل بين حاجات الجيل الحالي والأجيال المقبلة، فهي بذلك تستمد ركائزها من الفقه الإسلامي وبالتحديد من فقه المعاملات، الذي يوفر صيغ تمويلية متنوعة تضمن استمرار إنتاج السلع والخدمات ويتم البحث من خلالها على إبعاد نظام اقتصادي مستدام ومن هنا برز دور الصناعة المالية الإسلامية التي وجدت الحلول الإبداعية لمشاكل التمويل وحل المشاكل التي عجز غيرها عن تقديم حلول لها وكل ذلك في ظل موجهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي تساهم بالضرورة في تحقيق التنمية المستدامة للصناعة المالية الإسلامية وذلك من خلال استدامة المؤسسات المالية الإسلامية وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال المعيشة المتوازنة.

ليكون الفصل مقسم إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة المالية الإسلامية والتنمية المستدامة

المبحث الثاني: علاقة الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية المستدامة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة المالية الإسلامية والتنمية المستدامة.

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث أن المطلب الأول سيسلط فيه الضوء على ماهية الصناعة المالية الإسلامية بدءا بتعريفها وتاريخ نشأتها ومرورا بأسسها ومبادئها وانتهاء بمكوناتها، أما في المطلب الثاني سنتناول فيه ماهية التنمية المستدامة والتي تشمل مفهومها، خصائصها وأهدافها، ، أبعادها مؤشرات قياسها ومعوقاتها.

المطلب الأول: ماهية الصناعة المالية الإسلامية:

تعد الصناعة المالية الإسلامية من أكثر الصناعات المالية نموا بالعالم، إذ تحقق في بعض الأسواق معدل نمو برقمين مع مستقبل يعد بمزيد من الازدهار والتوسع، وتحتل الصناعة المالية مكانة مرموقة ضمن الأسواق المالية العالمية وذلك نتيجة لما حققته هذه الصناعة في مجال التمويل والابتكار للمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: مفهومها:

1- تعريف الصناعة المالية الإسلامية:

بداية يجدر بنا الإشارة إلى ماهية التمويل الإسلامي، حيث يعبر عن نوع أو أسلوب في التمويل، يستند إلى قاعدة فقهية أساسية، وهي أن " الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل".

أي أن التمويل الاستراحي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ استحقاق الربح بالملك أو بالعمل وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه الخبرة في العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال، ويعمل بمال غيره على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها[1].

وبالعودة إلى مفهوم الصناعة المالية الإسلامية، نستعرضه من خلال التعاريف التالية:

- " **سامي السويلم** "، عرفها على أنها: ابتكار لحلول مالية، فهي ترتكز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها تقدم حلولا فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة أو تشغل فرصا أو موارد معطلة، وكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو في التمويل[2].

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه تناول مفهوم الصناعة المالية الإسلامية من خلال التركيز على عنصري الابتكار والتجديد سواءا من أجل إشباع وتلبية احتياجات قائمة، أو من خلال استغلال موارد معطلة، كما تم التأكيد

---

[1]- سامي السويلم، **"صناعة الهندسة الإسلامية نظرات في المنهج الإسلامي"**، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المنشور للتدريب، الكويت، أفريل 2004، ص 05.

[2]- عصام عمر أحمد مندور، **"البنوك الوضعية والشرعية"**،

في هذا التعريف على أن استخدام عنصري الابتكار والتجديد في مجال الأنشطة الاقتصادية يكون من خلال عمليتي التبادل والتمويل، وبالتالي فهما وجهتان لعملة واحدة وهي التطوير.

– كما عرفها **الدكتور عبد الهادي السبهاني** بأنها: عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشرعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع[1].

2 – تاريخ ونشأة الصناعة المالية الإسلامية:

- ✓ مرت الصناعة المالية الإسلامية في تطورها بالعديد من المراحل والمحطات، حيث وجدت منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها المطهرة، فالمغيرة بن شعبة والحصين بن نمير كان يكتبان المداينات والمعاملات للنبي صلى الله عليه وسلم كما كان البراء بن عازب وزيد بن الأرقم يقولان: سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف وكانا تاجرين فقال، " إذا كان يدا بيد فلا بأس ولا يصلح نسيئة"
- ✓ وعرفت الأدوات المالية غير النقود كالسفتجة والصك والبراءة والمقاصة والرفاع "الحوالة" كما عرفت النشاطات الائتمانية، واشتهر تجار مكة بإقامة الشراكات على نطاق واسع من تجار الطائف ومدن اليمن.
- ✓ وتتعلل حقيقة الصناعة المالية الإسلامية في إيجاد منتجات وحلول مالية لمشاكل التمويل القائمة فلعل في توجيه النبي صلى الله عليه وسلم لبلال المازني – رضي الله عنه – حين أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تفعل بع الجمع بالدراهم واشتر بالدراهم جنيبا" إشارة إلى أهمية البحث من حلول تلبي الحاجات الاقتصادية دون إخلال بالأحكام الشرعية، لكن الملاحظ في الشريعة الإسلامية لم تأت بتفصيل الحلول وإنما جاءت بتفصيل ما لا يحل من المعاملات المالية، وعليه فالشريعة الإسلامية لم تحجز دائرة الابتكار وإنما حجزت دائرة الممنوع وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد.
- ✓ كما عرفت الصناعة المالية الإسلامية تطورا وازدهارا واضحا لاسيما مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، حيث شهدت خلال السنوات الأخيرة ترجيحا وقبولا في كثير من بلدان العالم الإسلامي وكان التطبيق في كل من السودان، باكستان، وإيران تطبيقا كاملا لصيغ التمويل الإسلامي منذ الثمانينات، وهناك تطبيق جزئي في اقتصاديات ماليزيا، البحرين، الإمارات، قطر، مصر، الأردن، سوريا وسلطنة عمان مؤخرا وأصبح الاهتمام متعاظما إلى أن يشمل الدول الأوروبية والأمريكية والصين واليابان حيث تم فتح العديد من النوافذ الإسلامية لتتيح للمسلمين التعامل بالصيغ الإسلامية.

---

[1]- ساسية جدي، **" دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية "– دراسة حالة ماليزيا والسودان**، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2015/2014، ص 121.

ثانيا: خصائص الصناعة المالية الإسلامية.

1- خصائصها:

تتميز الصناعة المالية الإسلامية بجملة من الخصائص ولعل أبرزها ما يلي:

أ- **الابتكار الحقيقي بدل التقليدي:**يقوم الابتكار الحقيقي على تطوير المنتجات المالية الإسلامية تطويرا حقيقيا وليس صوريا، مثلما يتضح في المنتجات التقليدية، ذلك أن كل أداة من أدوات الصناعة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواءا تعلق الأمر بالمخاطر، الضمانات أو التسعير وهذا من منطلق أن المقصود بالصناعة المالية الإسلامية هو ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية.

ب- التشريع الإسلامي بدل التشريعات الوضعية:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على التشريع الإسلامي والذي تستمد من خلاله المبادئ والأسس في تصميم المنتجات المالية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد قد الإمكان عن الخلافات الفقهية والتركيز على أسس الصناعة المالية الإسلامية والقائمة على مبدأ المشاركة في المخاطر.

ج- التمويل بدل الاستثمار:

تهدف الصناعة المالية الإسلامية لإدارة السيولة، من خلال جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى أصحاب الفائض من المال والذين يرفضون التعامل بمنتجات الصناعة المالية التقليدية واستخدام هذه الأموال في عمليات التمويل بدل الاستثمار باعتبارها أقل مخاطرة[1].

د- المصداقية الشرعية:

نقصد بالمصداقية الشرعية أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشرع، أي الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، باعتبار الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى التوصل لحلول مبتكرة خارج دائرة الخلاف الفقهي حيث أن هذه الأخيرة تطمح لمنتجات وآليات نموذجية، بينما ترتكز الشريعة الإسلامية على دائرة ما هو جائز شرعا، أي كل ما قد يكون نموذجيا بمقياس العصر الحاضر وما ليس كذلك وباعتبار أن ظروف المجتمعات تتفاوت وتتباين فقد لا تكون الحلول نموذجية الآن ملائمة لعصر آخر بينما الحلول التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجا للاقتصاد الإسلامي وبالتالي يجب اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيرا عن الإسلام[2].

---

[1]- خنيوة محمد الأمين، حنان علي موسى، " **منتجات الهندسة المالية" الواقع، التحديات ومناهج التطوير** ، مقال منشور على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp_content/uploads/2011/03.pdf ص 04 و05.

[2]- عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 2، 2007، ص 21 و22.

هـ- الكفاءة الاقتصادية: المقصود بالكفاءة الاقتصادية هو تلبية احتياجات المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات[1].

ثالثا: أسس الصناعة المالية الإسلامية ومبادئها:

1- أسس الصناعة المالية الإسلامية:

تقسم الأسس التي تقوم عليها الصناعة المالية وفق المنهج الإسلامي إلى أسس عامة وأخرى خاصة.

أ- الأسس العامة للصناعة المالية الإسلامية: تتمثل في:

* **تحريم الربا والغرر:** كل الأديان السماوية حرمت الربا والقوانين الوضعية تضع حدودا دنيا وعليا لأسعار الفائدة ويقصد بها في اللغة الزيادة على رأس المال قلت أو كثرت إذ قال تعالى: " **يَا أَيُّهَا الذين آمنوا اتقوا الله وذَرُوا مَا بَقِي من الرِبَا إِنْ كُنْتُم مُؤمِنِين**" **البقرة 278**، وقال صلى الله عليه وسلّم " **اجتنبوا السبع الموبقات**" وذكر منها الربا وهو نوعان: ربا النسيئة بمعنى الزيادة المشروطة نظير التأجيل وربا الفضل الذي يعني بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة وهو محرم في جميع الأديان السّماوية.

أما عن بيع الغرر فقد نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم والغرر ما كان على خطر الحصول وقد يكون الغرر في صيغة العقد ويشمل بيعتين في بيعة واحدة، أو العقد المعلق والمضاف كما قد يكون الغرر في محل العقد.

وهو عدة أشكال أيضا حيث يتفرع إلى الجهل بذات المحل، الجهل بجنس المحل، الجهل بنوع المحل، الجهل بمقدار المحل.... التعاقد على المعدوم وعدم رؤية المحل وغير ذلك.... إنّ هذه القاعدة مهمة جدا ويجب أن يرتكز عليها المهندس المالي المسلم عندما يطور منتجات مالية إسلامية.

* **حرية التعاقد:** أي عدم إكراه الناس على التعاقد بينهم وبالشروط المرضية بينهم دون الإخلاء بضوابط الشرع والدين الحنيف، إذ قال عز وجل " **لا يكلف الله نفسا إلاّ وسعها** " البقرة، 286.

* **التيسير ورفع الحرج:** بمعنى يجب أن تكون الهندسة المالية الإسلامية المبتكرة من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة حيث يقول الله عز وجلّ " **وما جعل عليكم في الدّين حرج** " سورة الحج، 78. وتتضح هذه القاعدة كذلك في أن تقييد المتعاملين بالعقود القديمة فيها حرج وتضييق عليهم لأنها لا تفي بكل احتياجاتهم المتنوعة والمتزايدة[2].

---

[1]- لعمش أمال وشرقي سارة، **أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية** "تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في إصدار صكوك الإجارة " بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5 – 6 ماي 2014، ص 05.

[2]– ساسية جدي، **"دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية "** – دراسة حالة ماليزيا والسودان، مرجع سبق ذكره، ص 123-124.

* **الاستحسان والاستصلاح (المصالح المرسلة):** والاستحسان هو باب لحرية التعاقد وهو سريان المصالح التحي يقرها الشرع، أمّا المصالح المرسلة أو الاستصلاح هو الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول، إلا أنه الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المصالح لا يؤدي إلى المفاسد هذا من جهة ومن جهة أخرى المصالح المرسلة تختلف باختلاف أحوال الشخص الواحد، فإذا جعلنا كل مصلحة تقتضي حكما يناسبها، فقد تتقاضى أحكام الشريعة، وذلك لا يجوز في الشرع.

* **التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:** هو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، والنهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة، والبيعة تكون بين طرفين، فإذا تضمنت بيعتين عُلِم أنها بين طرفين، فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف والأخرى مع طرف آخر لم تدخل في النهي، أي أن بيعتين بين طرفين تكون محصلتها بيعة من نوع ثالث، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة، وفي هذه الحالة يكون الحكم تابعا لحكم البيعة الثالثة فإن هذه الأخيرة ممنوعة شرعا، كانت البيعتان كذلك، وهذه القاعدة أي النهي عن بيعتين في بيعة واحدة هي أهم أسس الصناعة المالية وفق المنهج الإسلامي[1].

ب- الأسس الخاصة للصناعة المالية الإسلامية: وهي كالآتي:

* **الوعي بالسوق:** بمعنى أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بعملية الابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف، لأن الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين مع استفادتهم.

* **الإفصاح: (بيان المعاملات وشفافيتها):**أي بيان المعاملات التي يمكن يؤذيها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها أو حتى تطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلا أو التحايل على الربا أو القمار.

* **المقدرة والالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل:** أي وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، وكذلك الالتزام بضوابط شرعية[2].

2- مبادئها:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على مجموعة من المبادئ التي تضبط المعاملات المالية لتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع دون الإضرار بأي طرف من أطراف المعاملات المالية وتحقق التوازن المالي والاقتصادي للمجتمع ككل ومن هذه المبادئ نميز ما يلي:

أ- مبدأ التوازن:

لقد نجحت الشريعة الإسلامية في تحقيق التوازن بين مختلف الرغبات والميول والحوافز، ووضعت لكل إطار مناسب له دون إفراط أو تفريط، وحققت هذا التوازن من مختلف الحوافز الإنسانية ما يتعلق منها بالمصالح

---

[1]- صالح مفتاح، ريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012، ص 231.

[2]- **الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأعمال المصرفية الإسلامية**، https://zu.edu.go

الشخصية وما يتعلق بالمصالح الاجتماعية، ما يتعلق بتحقيق الربح وما يتعلق بالأعمال الخيرية، ما يتعلق بالمنافسة وما يتعلق بالتعاون باعتبار كل مجال مكمل للآخر، في المقابل فقد اعتمدت الرأسمالية على آلية السوق والحوافز الربحية لعلاج معظم مشاكلها مرجحة بذلك الكفة لفئة دون غيرها، في حين الاشتراكية نجدها تعمل بمبدأ الحوافز الخيرية والتعاونية متناسية الحوافز الشخصية الأمر الذي أدى بحلول الركود على الواقع الاشتراكي.

وفي المقابل اهتم الاقتصاد الإسلامي بالجانبين الشخصي والتعاوني، معطي لكل منهما حقه معترفا بوظائفها للوصول إلى الأداء الاقتصادي إلى الوضع الأمثل.

ب- مبدأ التكامل:وهو مبدأ يحكم تطوير المنتجات المالية، حيث يمثل التكامل بين المصالح الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية.

ج- مبدأ الحل:وينطلق هذا المبدأ من قاعدة أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصا أوقاعدة شرعية، وبناء على هذا فإن قاعدة الحل هي الأساس للابتكار المالي لكن بشرط أن يلتزم هذا الابتكار في حدود دائرة الحلال التي لها حدود واسعة، وأن يبتعد عن دائرة المحظور المحصور في حدود ضيقة[1].

د- مبدأ المناسبة:ويقصد بها مدى تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث القد مناسبا وملائما للنتيجة المطلوبة مع الهدف المقصود منه وهذا مدلول القاعدة الفقهية القائلة: " العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني[2]. "

رابعا: مكونات الصناعة المالية الإسلامية:

تتعدد مكونات الصناعة المالية الإسلامية إلى كل من البنوك الإسلامية، الأسواق المالية الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي.

1- البنوك الإسلامية:

وهي تلك البنوك التي تقوم بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة الإسلامية وقد تميزت هذه البنوك من غيرها بعدم التعامل بالفائدة الربوية سواء على القروض أو الودائع[3].

1-1- خصائص البنوك الإسلامية:

وتتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها بشكل واضح ومحدد في النقاط التالية:

- ✓ البنوك الإسلامية تؤدي جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية من تمويل وتسيير للمبادلات وجذب للودائع وتحويل الأموال وصرف وتحصيل كل العمليات البنكية.

---

[1]- محمد كريم قروف، **الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، يومي 23 و24 فيفري 2011 ص 13.

[2]- حمزة علي، نعجة عبد الرحمان، **الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، ص 06.

[3]- عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 22.

- ✓ استبعاد التعامل بالفائدة، فالاعتقاد الأساسي للبنك الإسلامي هو المشاركة في الربح والخسارة، فأنذر الله عز وجل بمحق فوائد الربا بقوله تعالى: " **يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم**".
- ✓ البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا نقدية بل تقدم تمويلا عينيا، أي مرور التمويل دائما من خلال سلع وخدمات تنتج أو تتداول، ذلك أن البنوك التقليدية تعتمد في اقتراضها على ما يسمى بالقدوة والائتمانية للمقترض لكن البنوك الإسلامية يوصفها الإسلامي يتطلب منها أن تقوم بخطوة إضافية تزيد على اشتراط القدرة على الوفاء، فتمويل البنوك الإسلامية يشترط أن يكون التمويل مخصصا لمشروع إنتاجي يقدم خدمات للناس أو ينتج لهم سلعا.
- ✓ البنوك الإسلامية ترتبط مع عملائها سواء كانوا أصحاب حسابات استثمارية أو ادخار أو مستخدمين لهذه الموارد بعلاقة مشاركة ومتاجرة.
- ✓ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والأصل في هذه الخاصية أن البنك ينطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاص، والإسلام دين وحدة لا تنفصل فيه الجوانب المختلفة للحياة بعضها عن بعض، والاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصل من أصول هذا الدين.
- ✓ وجود المصفاة الأخلاقية في اختيار المشروعات، ولذلك لم نجد في البنوك الإسلامية أي تمويل لصناعة الخمر أو غير ذلك من المنتوجات والمعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية[1].

ظهرت العديد من الصيغ التمويلية الإسلامية خصوصا وتطور الصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي ككل، وبهذا سنقوم بتقسيم هذه الصيغ كما يلي:

1-2- صيغ التمويل الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تقوم المصارف الإسلامية بتمويل استثماري وذلك بإصدار مجموعة من الصكوك المصرفية لكل نوع من الصيغ التمويلية:

أ- صيغة المضاربة:

- المضاربة في عقد بين البنك والعميل بموجبه يدفع البنك للعميل نقودا ليتاجر بها مقابل جزء معلوم مشارع في ربحها.

والمضاربة هي نوع من الشركة في الربح على أن يكون رأس المال من طرف (البنك) والسعي والعمل من الطرف الآخر يسمى مضارب، على أن تكون حصة كل منهما جزءا شائعا معلوما من الربح المتفق عليه ابتداءا عند التعاقد، ويطلق عليها أيضا القراض، أو المقارضة[2].

---

[1]- أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر، **الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية**، بنك البركة الجزائري نموذجا، العدد السادس، أكتوبر 2017، ص 81 و82.

[2]- محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 80.

– وقد قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم" **ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل والمقارضة**(أي المضاربة) **وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع**"وهناكآيات كريمة في قوله تعالى:" **آخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله**"[1].

ب– صيغة المشاركة:

يعرف على أنه مشروع مشترك بين بنك إسلامي وعميل أو شركة حيث يكون البنك كمزود مالي لهذا المشروع، تجارة .... أو أي مشروع قانوني، وذلك من خلال المشاركة في رأس المال أو المشاركة المباشرة[2].

ج– صيغة المرابحة:وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بالبيوع، وبيع المرابحة هو بيع الشيء بمثل الثمن الأول (ثمنه الأصلي) مضاف إليه زيادة معلومة للمشتري تمثل هامش الربح للبائع وهي نوع من أنواع بيوع الأمانة.

د– صيغة الاستصناع:هو عقد يتعهد بموجبه أحد الأطراف (البنك) بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات عالمية تم الاتفاق بشأنها وبسعر وتاريخ تسليم محددين، وهو أهم الصيغ التمويلية التي تعمل بها المصارف الإسلامية لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول الإسلامية[3].

هـ– بيوع الأجل: هي عقود تتضمن مبادلة مال بمال بقصد التمليك على أن يتم تسليم البضاعة عاجلا والثمن آجلا في المستقبل أو العكس، وتضم: البيع بالتقسيط، بيع السلم والبيع التأجيري.

- ✓ **البيع بالتقسيط:** ويتضمن تسليم عاجل للبضاعة مقابل تسديد آجل لقيمتها على دفعات منتظمة مستقبلية.
- ✓ **بيع السلم:** ويعني تسليم آجل للبضاعة مقابل تسوية قيمتها آجلا.
- ✓ **البيع التأجيري:** ويعني بيع حق الانتفاع من دون التملك لفترة محدّدة.

و– المزارعة:

المزارعة هي شركة بين طرفين أحدهما مالك الأرض، الذي يقدمها إلى العامل وهو المزارع لزراعتها على أن يكون المحصول بينهما حسب الاتفاق. ويشترط في المزارعة تحديد الالتزامات لكل طرف تحديدا واضحا منعا للجهالة، كما يشترط أن تكون الأرض صالحة للزراعة وتسلم للزارع ويشترط تعيين الزرع أو تعميمه على أن يزرع الزارع ما يشاء ويجب تعيين حصة كل طرف من المحصول، وإذا فسد عقد المزارعة يكون حاصل الزراعة لصاحب البذر، فإذا كان الآخر صاحب الأرض، فيأخذ أجرة أرضه ويأخذ الزارع أجر عمله[4].

---

[1]- صادق راشد الشعري، **أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 133.

[2] - Aziz Bensbahou, Ikram Zouitene, **la perception des instruments de financement participatifs par les dérigants des TPE au Maroc**, Recherches et applications en finance Islamique, volume 4, Numéro 1, 2020, page 116.

[3]- إيمان حمودي، **صيغ الاستثمار والتمويل الاسلامية ودورها في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة الجزائرية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي، التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وكالتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي، الشلف، يومي17 و18 ديسمبر 2019، ص 1178.

[4]- موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**، مذكرة مقدمة استكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل استراتيجي مالي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013/2012، ص 127

ز- المساقاة:

وتعني السقي أو هي عقد على استغلال الأشجار (وهي التي تبقى أصولها في الأرض أكثر من سنة كالنخيل والزيتون والحمضيات والتفاح) والتي تعتبر كأصول ثابتة بين طرفين أحدها صاحبي الأشجار والآخر يقوم على تربيتها وإصلاحها وفق حصة معلومة من ثمرها[1].

ح- المغارسة:

المغارسة هي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي بحيث يقدم الأول الأرض أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر الإنتاج بينهما[2].

2- الأسواق المالية الإسلامية:

عرفها **أحمد السعد** أنها: " سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للمتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

أ. **أهمية سوق الأوراق المالية الإسلامية:** لسوق الأوراق المالية الإسلامية أهمية كبرى بالنسبة للفرد والمجتمع ككل وذلك ما يلي:

- ✓ المسلمون في أنحاء العالم في أشد الحاجة إلى إنشاء سوق الأوراق المالية الإسلامية، التي تتوفر فيها الضوابط الشرعية، وهذا من مقاصد الشريعة الإسلامية ليحافظوا على أموالهم.
- ✓ حماية أموال المسلمين من الضياع والابتزاز والاستغلال من طرف الأسواق الغربية.
- ✓ إيجاد وعاء استثماري شرعي لتدويل وترويج مال المسلمين، وهذا من أهم أهداف ومقاصد الشريعة الإسلامية في تنمية المال واستثماره، وبما أن أموال المسلمين موجود بعضها في المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية فإن هذه الأخيرة لا يمكنها الاستثمار في أسواق الأوراق المالية التقليدية، بسبب اختلاف الضوابط الشرعية للعمل، فوجود أسواق مالية إسلامية يضمن استثمار هذا المال وتنمية خاصة إذا دعمت بأسواق تداول (أسواق ثانوية) تضمن تصريف المنتجات المالية الإسلامية.
- ✓ تكمن أهمية سوق الاوراق المالية الإسلامية في كونها تمثل فرصة جديدة للمستثمر المسلم حيث يتمكن من تنويع محفظة المالية واختيار الأوراق المالية الشرعية، ما يقلل خسائره ومخاطره ويزيد عائداته[4].

---

[1]- صادق راشد الشعري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 77.

[2]- آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 44.

[3]- شافية كتاف، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014/2013، ص 09.

[4]- سعيد تلخوخ، السوق المالية الإسلامية ودورها في تغطية العجز الموازني في حالة السوق المالية الماليزية نموذجا، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 10، العدد1، 2021، ص 161.

3- الصكوك المالية الإسلامية:

يمكن تعريف الصكوك المالية الإسلامية على أنها صكوك تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها مضاربا وتمثل حصة شائعة في رأس مال مشروع معين أو شركات متعددة تشارك في الربح المتوقع والخسائر المحتملة والاسترداد أو باعتبارها وكيلا يجعل مقابل أجر معين محدد مسبقا وتتميز بآجال متفاوتة وبقدرة مختلفة على التداول[1].

أ. خصائص الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بخصائص عديدة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الصكوك تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي يمول من حصيلة إصدارها.
- ✓ الصكوك تصدر بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصا متساوية في ملكية المشروع بهدف تسهيل شرائها وتداولها من خلال الأسواق المالية.
- ✓ الصكوك تقوم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، يحصل مالك الصك على عائد يكون حصة من الربح يتم تحديدها في نشرة الإصدار، في المقابل يتحمل نصيبه من الخسارة بنسبة ما يملكه من صكوك، وينبغي عليه تحمل الخسارة، في مقابل استحقاق الربح وفقا لمبدأ الغنم بالغرم.
- ✓ قابلية الصكوك الإسلامية للتداول بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعا ونظاما، سواء كان التداول بيعا أم رهنا.
- ✓ الصكوك منضبطة بضوابط شرعية سواء كان ذلك في إصدارها أو تداولها أومن حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها أو من حيث العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن فوائد ربوية مقابل التمويل أو غير ذلك من المحظورات الشرعية.

4- صناديق الاستثمار الإسلامية.

أ. تعريف صناديق الإسلامية:

يمكن تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها عبارة عن أوعية استثمارية تنشئها شركات الاستثمار أو المؤسسات المالية بغرض تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات في شكل وحدات استثمارية، وتلتزم إدارتها بضوابط الشريعة الإسلامية في استثمار المدخرات في الأوراق المالية المصدرة من طرف الشركات التي يكون عملها مباح[2].

ب. خصائص صناديق الاستثمار الإسلامية:

فيما يلي أهم الخصائص المميزة لصناديق الاستثمار الإسلامية:

---

[1]- سامي يوسف كمال محمد، **الصكوك المالية الإسلامية (الأزمة- المخرج)**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2010، ص 141.

[2]- أو صغير الويزة، **الصناعة المالية الإسلامية في العالم (الواقع والمعوقات)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 21 و22.

- ✓ لها شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب الوحدات الاستثمارية وعن الجهة المنوطة بإدارتها وتأسيسا عن ذلك فهي مؤسسة لها صفة قانونية وشكل تنظيمي وإطار مالي ومحاسبي مستقل، وهذه السمة جائزة شرعا.
- ✓ تقوم على فكرة المضاربة الجماعية من قبل أصحاب الأموال، حيث تقوم الصناديق بتجميع الأموال من أكثر من فرد أو جهة، والجميع يمثلون من منظور عقد المضاربة (رب المال)، ويمثل الصندوق كشخصية معنوية رب العمل وهذه الصفة تخضع لفقه عقد المضاربة.
- ✓ يلتزم الصندوق في معاملاته وتصرفاته المختلفة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والمقررات والتوصيات الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات الفتوى والمسائل المعاصرة المتعلقة بمعاملات الصندوق، وهذا يتطلب الرقابة الشرعية الفعالة.
- ✓ توظف الأموال طبقا لمجموعة من الضوابط والمعايير الإسلامية في مجال الاستثمار المباشر والغير المباشر، وذلك طبقا لصيغ الاستثمار الإسلامية، وهذا يوجب الالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ✓ يحق للمشتركين في الصندوق استرداد قيمة مساهماتهم وفق ضوابط وشروط معينة بما يتناسب مع الاستمرار لمدد مختلفة ويناسب صغار المستثمرين.
- ✓ توزع العوائد بين الأطراف المرتبطة بالصندوق (المؤسسين والمشاركين وكالمسوقين وأمناء الاستثمار، والإدارة) وفقا لضوابط عقود المضاربة والوكالة والسمسرة، وذلك طبقا للمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة في هذا الشأن من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وهذه الخصائص توجب أن تكون على عمليات الصندوق رقابة فعالة متعددة المقاصد والجوانب للمحافظة على الأموال وتنميتها وتحديد الحقوق بالعدل ودليل ذلك من الكتاب قول الله –تبارك وتعالى: " **وليكتب بينكم كاتب بالعدل**"[1].

5- نظام التأمين التكافلي:

أ. تعريف نظام التأمين التكافلي:

نظام التأمين التكافلي هو تعاون مجموعة من الأشخاص ممن يتعرضون لنوع من المخاطر على تعويض الخسارة التي قد تصيب أحدهم، عن طريق اكتتابهم بمبالغ نقدية يتم بواسطتها تعويض المكتتبين عند وقوع الخطر المؤمن عليه[2].

[1]- عمر علي أبو بكر، **صناديق الاستثمار الإسلامية (مفهومها، أنواعها وخصائصها)**، عرض على: os.mediu.edu-my

[2]- فلاق صليحة، متطلبات **تنمية نظام التأمين التكافلي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015/2014، ص 57.

ب. خصائص نظام التأمين التكافلي:

التعاون: يقوم النظام على أساس التعاون والتكافل والتضامن بين مجموعة من الأفراد لدفع الضرار ومجابهة الحوادث.

خدمة الأعضاء: من خلال تأمينهم من المخاطر عن طريق تكافلهم وتضامنهم في معاونة من يصيبه الضرر منهم ماليا، وليس الهدف هو المتاجرة بتوفير الأمان وتحقيق الأرباح.

العضوية المفتوحة: يعتبر عل فرد عضوا مشتركا مع الآخرين وليس مساهما، وما يقوم بسداده يعتبر تبرعا منه عن رضاء تام لتعويض من يصبه ضرر، وإن لم يحدث ضرر يظل مالكا لما دفعه.

استثمار فائض الاشتراكات: يستثمر فائض الاشتراكات في المجالات التي تجيزها الشريعة الإسلامية، وبذلك تنتهي شبهة الربا.

فائض عمليات التأمين: إذا أسفرت عمليات التأمين عن فائض يوزع على أعضاء الجماعة التأمينية.

الفصل بين أموال أصحاب الشركة وأموال الجماعة التأمينية (المشتركين).

المشاركة في الإدارة: من حق كل عضو في الجماعة التأمينية أن يرشح نفسه في إدارة نشاط الشركة، ولا يجوز أن ينفرد بإدارتها مجموعة مستقلة، ويجوز أن يحصل مجلس الإدارة على مكافأة تخصم من الفائض قبل التوزيع.

تكوين الاحتياطات لمواجهة العجز إذا تجاوزت التعويضات: إذا تجاوزت التعويضات المدفوعة الاشتراكات المحصلة من المشتركين، يمكن لمجلس الإدارة وتغطية هذا العجز عن طريق الاحتياطات المكونة من الفوائض قبل التوزيع.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنمية المستدامة بذكر مختلف التعاريف مرورا بالتطور التاريخي للتنمية إضافة إلى ذكر أبعاد التنمية ومؤشرات قياسها.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

تعتبر التنمية المستدامة من أهم التطورات في الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، بحيث ارتبطت هذه الظاهرة يتزايد الوعي إزاء المشاكل البيئية والعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية البيئية.

أ- تطور مفهوم التنمية المستدامة:

تجدر الإشارة أولا إلى أن مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي يختلف عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية أوسع من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم، وبالأخص للدول النامية. ويمكن القول أن التنمية تتصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادي، فهي تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو أسرع من النمو الطبيعي وعلاج ما يقترن بها من اختلال، كما تجدر الإشارة أيضا أن مفهوم التنمية مر بمراحل عكست كل منها الطرف الاقتصادية والاجتماعية للدول، فمن التركيز على الجانب الاقتصادي المحض مع بداية

الخمسينات أين تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بالجوانب البشرية في العملية التنموية، أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، فمما لاشك فيه أن التنمية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اجتماعية، وهكذا بدأت المناداة بتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية مع نظيرتها الاقتصادية وبتزايد مخاطر نموذج النمو القائم على الاستغلال التبديدي للموارد والاستعمال التبديدي لها برزت أصوات تنادي بضرورة تبني مفهوم جديد للتنمية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، أين تأكد الجميع أنه ينبغي تبني مفهوم التنمية المستدامة[1].

منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، وسنحاول التعرض لأهم التعاريف كالآتي:

وأعتبر أول مصطلح رسمي سنة 1792 في تقرير Gro Harlen Bruntland عرفت التنمية المستدامة لأول مرة من قبل مستقبلنا المشترك،على أنها" : تلك التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتهم[2] ".

ب-تعريف وفاء أحمد عبد الله(1983): التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن3."

وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية المستدامة بأنها: التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[4].

ج- مفهوم التنمية في المنظور الإسلامي:

قد تميزت التنمية المستدامة في الإسلام بمفهوم خاص له مميزاته، أبرزها: المنطق الإيماني والإدارة المضاربة، ولذلك نعتت التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية بأنها: " عملية متعددة الأبعاد تعمل على التوازن في أبعاد

---

[1]- حريزي ياسين، " **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة"** - دراسة مقارنة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف 1، 2014/2013، ص 4.

[2]- شلي إلهام، " **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** " - دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس- سطيف 01، 2014/2013، ص 65.

[3]- مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، " **التنمية المستدامة- مفهومها- أبعادها- مؤشراتها** "، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 81.

[4]- مفتاح صالح، عمري ريمة، الملتقى الدولي حول " **مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"**، جامعة قالمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص 03.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليه"[1] .

خصائص التنمية المستدامة:

- التنمية المستدامة تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها كما يلي:
- تنمية طويلة المدى تنطلق من إمكانيات الحاضر التي تم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية.
- أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وتعمل على الحفاظ عليها.
- تقوم على تلبية الاحتياجات الأساسية للناس وخاصة الفقراء(غذاء، سكن، عمل، تعليم.....).
- تراعي التنمية المستدامة الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بعناصره ومركباته الأساسية كالهواء، الماء، التربة، مصادر الطاقة.....الخ.
- تعتبر التنمية البشرية مركز اهتمام التنمية المستدامة وذلك بالحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين السياسات استخدام واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام[2].

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها:

1- أهداف التنمية المستدامة: يمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة كالآتي:

- **الناس:** ضمان التمتع بموفور الصحة وتوفير المعرفة وإدماج المرأة والأطفال.
- **العيش بكرامة:** والقضاء على الفقر ومكافحة غياب المساواة.
- **الرخاء:** بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويقضي المتحول إلى اقتصاد منتج ومتقدم.
- **العدل:**العمل على إشاعة الأمن والأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات والجمعيات في المجتمع.
- **الشراكة:** حفز التنسيق والتعاون والتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة.
- **الكوكب:** حماية النظم الايكولوجية لصالح مجتمعاتنا وأطفالنا[3].

2- متطلبات التنمية المستدامة: وعلى الرغم من أن تحليل وتوصيات " مؤتمر مستقبلنا المشترك " كانت متجدرة على وجه التحديد في الثمانينات إلا أنه قد اختتم الخطوط العريضة للتنمية المستدامة من خلال الإشارة إلى أن تحقيقها يتطلب أيضا:

---

[1]- عبد الرحمان بن عبد العزيز الجريري، **أثر الوقف في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص 184.

[2]- عرقوب خديجة، " **دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة** "- التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2005، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة ل م د تخصص إدارة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2017/2016،ص: 18.

[3]- مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، " **التنمية المستدامة- مفهومها- أبعادها- مؤشراتها** "، مرجع سبق ذكره، ص 88.

- نظام سياسي يضمن مشاركة المواطنين الفعالة في صنع القرار.
- نظام اقتصادي قادر على توليد الفوائض،ومعرفة تقنية مبنية على أساس مستدام وتضمن الاعتماد على الذات.
- نظام اجتماعي يوفر حلولا للتوترات الناشئة عن عملية التنمية غير المتوازنة.
- نظام إنتاج يحترم الالتزامات بالحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية.
- نظام تكنولوجي يمكنه البحث باستمرار من حلول جديدة.
- نظام دولي يعوز أنماط التجارة والتمويل المستدامة.
- نظام إداري مرن ولديه القدرة على التصحيح الذاتي[1].

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها:

1- أبعاد التنمية المستدامة: هناك شبه إجماع تؤكده معظم الدراسات والتقارير والأبحاث فيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة على أنها ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة متفاعلة فيما بينها وتتمثل في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي[2]:

- **البعـدالاقتـصـــادي:**

يتمحور البعد الاقتصادي التنمية المستدامة، حول استخدام أفضل الأساليب لاستخلاص أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي لضمان استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال، ووفقا البعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تسريع عجلة التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية. إن إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي ضرورة لابد منها. فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يستدعي إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي للوصول إلى النشاط الاقتصادي المستدام للقوى المتفاعلة في السوق. كل هذا يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية وغير الباطنية، الحد من التفاوت في المداخيل والثروة، الاستخدام العقلاني للموارد، إدماج البعد البيئي في خطط التنمية..من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

- **البعـــدالاجتمـــاعي:**

الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، ولاشك أن إهمال البعد الاجتماعي كان السبب في فشل كثير من البرامج التنموية، الأمر الذي استدعى اهتمام المسؤولين إلى ضرورة رعاية الأبعاد الاجتماعية خاصة قضايا الفقر،البطالة والتهميش، بالإضافة للعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص وتحسين وضع المرأة،إلى جانب محاربة التمييز بكافة

[1]- منصوري منى، " واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر"، دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات احصائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ل م د، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2020/2019، ص 24.

[2]- حريزي ياسين، **" دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة"** – دراسة مقارنة –، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أشكاله وحق المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي من أجل أن يعيش الفرد كريما ويوفر احتياجاته الأساسية، التي تضمن لو مستوى الكفاية.

- **البعـد البيئـــي:**

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والإنسان، الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 اتضحت العلاقة بين التنمية والبيئة وبعد ذلك صارت هنا كقناعة أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر لابد منه لعملية التنمية، وأصبحت البيئة تتصدر سلما لأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية. إن تحقيق تنمية مستدامة رهين بمكافحة التدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية، وذلك عن طريق استراتيجيات في مختلف مراحل النشاط الاقتصادي بهدف التسيير الأمثل لرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لايؤثر ذلك في التوازن البيئي، أي محاولة الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية وحسن العامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، من أجل القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي ليس فقط من منظور اجتماعي وإنما من منظور حماية البيئة.

- **البعـد التكنـولـوجي:** يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة والعمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وحماية تدهور طبقة الأوزون[1].
- **البعـد السيـاســي:**

إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة، والذي يبلوره مفهوم الحكم الراشد،أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة .البعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتولي السيادة والاستغلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.

- **البعـــد الثقـــافـي:**

وقد جاءت حتمية إدراج ها البعد منذ سنة 2005 بعد مصادقة "منظمة اليونسكو" على الاتفاقية الدولية للتنوع الثقافي، كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة إضافة إلى الأبعاد الرئيسية الثلاثة(الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي). فالثقافة هي ثروة في تنوعها: وحماية للحريات والحقوق الفكرية والهويات والمعارف واللغات، واحترام لأنساق وأشكال التنمية المتنوعة.وقبل ذلك في سنة 1981 قام **Ignancy Sachs** مؤسس " مفهوم التنمية الإيكولوجية " مع **Mauric Strong** بإدماج البعد أو الركيزة الثقافية ضمن تصور ونمذجة التنمية المستدامة: " التنمية هي الكل،

[1]- شلي إلهام، " **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** " دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

والأبعاد الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإيكولوجية، يجب أن تعالج في علاقاتها المتبادلة عن طريق سياسة متكاملة"[1].

1- مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

أ- **المؤشرات الاقتصادية:** هنالك العديد من المؤشرات الاقتصادية سنتناول البعض منها:

- **نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ويقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الإنتاج المحلي والمشروعات الوطنية.
- **نسبة الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويربط المؤشر الدين بقاعدة الموارد لتوضيح مدى قدرة الدولة على نقل المواد إلى المرحلة الإنتاجية بهدف التصدير وبالتالي تزيد القدرة على السداد.
- **إجمالي المساعدات الدولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي:** يقيس هذا المؤشر مستويات المنح والمساعدات المادية ميسرة الشروط المقدمة من الدول المتقدمة إل الدول النامية والتي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية داخل البلدان النامية.

ب-**المؤشرات الاجتماعية:** تتمثل هذه المؤشرات في ما يلي[2]:

- **مكافحة الفقر**:ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري وعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- **الديناميكية الديمغرافية والإستدامة:** ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.
- **معدل التعليم والوعي والتدريب:** ويقاس من خلال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، والنسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.
- **حماية صحة الإنسان وتعزيزها:** ويتم قياسها من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة وعدد السكان الذين لا يحصلون على الحياة المأمونة والخدمات الصحية.
- **مؤشر السكن والأمن الاجتماعي:** وحماية المواطنين من الجرائم.
- **مؤشر التنمية البشرية:** يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة، فهو يعكس أهم أبعاد التنمية البشرية، وقام برنامج الأمم المتحدة بإعداد مؤشرات لقياس التنمية البشرية وله تقرير سنوي يرتب

---

[1]- منصوري منى، **" واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر"**، دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات احصائية ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]- شيلي إلهام، **" دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية "** دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة ، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

دول العالم بالاعتماد على مؤشرات معينة، فهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات جزئية، مؤشر توزيع الدخل، ومؤشر الصحة العامة ومؤشر التعليم.

ت-**المؤشرات البيئية:** تعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التـــي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف تتمثل هذه المؤشرات في:

- **حماية نوعية المياه العذبة وإمداداتها**، وأهم المعايير هي:
- الموارد المتجددة/ السكان.
- استخدام المياه/ الاحتياطات المتجددة.
- **النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة**، ويتم رصد التقدم من خلال:
- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.
- استخدام الأسمدة.
- **مكافحة إزالة الغابات والتصحر، ويتكون هذا المؤشر من:**
- التغير في مساحات الغابات.
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

ث-**المؤشرات التكنولوجية:** إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية، لخص برنامج الأمم المتحدة عام 2004 مؤشرين رئيسين هما: مؤشر تنافسية القطاع الصناعي ومؤشر الإنجاز التكنولوجي، كما أن هناك مؤشرات البحث والتطوير والإنفاق على هذا الأخير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

ج-**المؤشرات السياسية:** هي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الراشد، والتي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه وآلياته المتمثلة في: درجة الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي محاربة الفساد، حرية الإعلام، اللامركزية، استقلالية السلطة القضائية والعناية بحقوق الإنسان.

رابعا: معوقات التنمية المستدامة:

هناك تحديات تواجه عمليات رصد ومتابعة التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات ووسائل التنفيذ، وخاصة في الدول النامية، ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات فيما يلي[1]:

- التغيير السريع والديناميكي على المستوى الاقتصادي والديمغرافي.
- حداثة مواضيع إحصاءات البيئة بشكل عام ومؤشرات التنمية المستدامة بشكل خاص.
- نقص البيانات الإحصائية وضعف تطبيق الأدلة الإحصائية في الجهات المصدرية.
- الحاجة إلى تغيرات الاحتياجات الجديدة من البيانات والمؤشرات المرتبطة بالواقع السكاني والاقتصادي الخاص بالدولة.
- ضعف آليات وأساليب الرصد الإحصائي في المجالات التنموية بعيدا عن مؤشرات التنمية التقليدية.
- عدم وجود قواعد بيانات منسقة تضمن توفر البيانات في الوقت المناسب وبأفضل معايير الجودة.
- قلة الكوادر الإحصائية ذات الخبرات المتراكمة خصوصا في مجالات التنمية المستدامة.
- قلة التجارب الدولية والممارسات الناجحة في مجال قياس مؤشرات التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: علاقة الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية المستدامة

بعد التطرق إلى المفاهيم النظرية لكل من الصناعة المالية الإسلامية والتنمية المستدامة تناولنا في هذا المبحث الدور الذي تلعبه الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إبراز الدور الأساسي للتمويل الإسلامي في تحقيق التنمية من خلال أبعادها.

المطلب الأول: أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي

قبل التطرق إلى أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاث لخصنا بعض مزايا التمويل الإسلامي في التنمية في النقاط التالية.

أولا: مزايا التمويل الإسلامي في التنمية

التمويل الإسلامي له مزايا كثيرة تميزه عن التمويل غير التقليدي، نذكر ذلك في النقاط التالية[2]:

---

[1]- منصوري منى، **" واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر"**، دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات احصائية ، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2]- الطيب لحيلح، **" التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية المتاحة، يومي 07 و 08 أفريل 2008، ص 08-09.

- يحرر الفرد من النزعة الأنانية، سواء كان ممولا أو مستثمرا، فالممول يتحمل الخسارة أو جزء منها، إذا وقعت من غير تعد أو تفريط من المستثمر، والمستثمر أيضا يتحرر من نزعة الأنانية حيث يحقق أرباحا فيقوم مع الطرف الممول ولا يتأثر بما لديه.
- حصول كل طرف على الجزء المتناسب مع الدور الذي به في التنمية، فرأس المال إذا أدى توظيفه على إحداث تنمية، وهذا يتضح خلال الأرباح المحققة، فإن عائده سيكون جزء من الربح، وإن لم يؤده إلى تحقيق تنمية ويتضح من الخسارة، فإن جزاءه سيكون تحمل الخسارة. أما المستثمر، فإذا قام بدور في إحداث تنمية، وهذا يتضح من خلال الأرباح كذلك، فإن مكافأته تكون هي الحصول على جزء من الأرباح، حسب الاتفاق، وأما إذا لم يؤد نشاطه إحداث تنمية، فكانت نتيجة النشاط خسارة، فيخسر جهده، إذا لم تنتج الخسارة عن تعد منه أو تفريط.
- عدالة توزيع نشاط الاستثمار، فإذا تحقق ربح يوزع على كل الأفراد المشاركة في تحقيقه حسب الاتفاق المسبق، وإذا تحققت الخسارة وزعت كذلك على الأطراف المشاركة في تحقيقها، فصاحب رأس المال يتحمل الجزء الناقص من رأس المال، والمستثمر يخسر الجهد الذي بذل في فترة الاستثمار.

ثانيا: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية من خلال البعد الاقتصادي

تسهم مختلف صيغ التمويل الإسلامي المتاحة وبالأخص صيغ المضاربة، المشاركة والإجارة في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي عن طريق[1]:

- التشجيع على توسع النشاطات الاقتصادية بمختلف أشكالها وعدم حصرها في النشاطات التجارية فقط.
- التقليل من التفاوت في توزيع الدخول من خلال حصول المضارب ورب العمل على نسب من الأرباح، عوض انفراد رب العمل بكل الربح.
- الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، من خلال توجيهها إلى أصحاب الخبرات والكفاءات المهنية، وهو ما يسمح بتحقيق أكبر عائد ممكن لكل من صاحب المال والعامل، ومن ثم الاقتصاد ككل.
- توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الاستثمارات المنتجة والمدرة للدخل عوض توجيهها نحو المجالات الهامشية وغير المنتجة.
- الحد من حالة التضخم التي يمكن أن تضرب الاقتصاد الوطني، من خلال توفير المشاريع الممولة للسلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع وبالكميات المناسبة.

[1]- كروش نور الدين، العقاب كمال، **" التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"** – الحالة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2020/03، تاريخ النشر: 2020/12/31، ص 252-253.

- دعم جهود التنمية الصناعية وزيادة قدراتها الإنتاجية من خلال توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الأنشطة الصناعية.
- حل العديد من المشاكل المعاصرة التي يعرفها الاقتصاد، كتوفير السلع التي يطلبها العملاء وفقا لاحتياجاتهم ومتطلباتهم.
- توفير الأصول الرأسمالية الثابتة اللازمة لإقامة المشاريع أو التوسع في تلك القائمة منها.

المطلب الثاني:أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي والبيئي

أولا: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي

يسهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي من خلال صيغ التمويل الآتية:

1- الزكاة:

تعتبر الزكاة ثالث أركان الإسلام وأحد دعائمه الأساسية، كما أنها من بين أهم صيغ التمويل القائمة على التبرع في الاقتصاد الإسلامي، حيث تسهم مساهمة مهمة وفاعلة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، من خلال جمعها وتوزيعها على مقاصدها الشرعية.

فالزكاة تسهم في محاربة الفقر ورعاية المحتاجين والحفاظ على أمن واستقرار المجتمع، كما أنها تسهم في رفع حجم الاستثمار وزيادة الإنتاج من خلال زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة. ناهيك عن التخفيف من مشكلات البطالة والتقليل من الآثار السلبية للتضخم.

تعمل الزكاة على تمويل التنمية من جانب الطلب من خلال آلية إعادة توزيع الدخول بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع وتقليص الفجوة في الدخول بين الأفراد، وهي بذلك ترفع من مستوى دخل الأفراد بما يمكنهم من توسيع طلبهم على مختلف الحاجيات التي تؤمن مستوى معيشة لائق لهم وبما أن الطلب يعتبر محفز مهم للنتاج وتوسع الاقتصاد وفقا لنظرية الطلب الفعال، فإن الزكاة تلعب دور أساسي في زيادة معدل النمو بما يضمن تحقيق تنمية من خلال التأثير على جانب الطلب وذلك وفق ما يلي:[1]

- **الزكاة أداة لإعادة توزيع الدخل والثروات:** إن أوعية الزكاة محددة، كما أن مصارف الزكاة محددة بحيث يحصل بينهما تدفق يساهم في إعادة توزيع وتنظيم الدخول والثروات بين مختلف أفراد المجتمع، حيث يسمح هذا التدفق بتحسين القدرة الشرائية للفقراء والمساكين فيزداد طلبهم الاستهلاكي محفزا بذلك قطاع الإنتاج الذي يرفع من طاقته الإنتاجية فيرتفع مستوى التوظيف في الاقتصاد.

[1]- عثمان علام، **محاضرات في النظام المالي الإسلامي**، ص 25-26.

- **تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية:** تعمل الزكاة على تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء من خلال قيام الأغنياء بتحويل جزء من ثروتهم إلى الفقراء على شكل زكاة مما يساهم في إعادة توزيع الدخول ويمكن الفقراء والمساكين من تلبية مختلف حاجياتهم.
- **ترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي:** يعتبر نظام التكافل الاجتماعي ضمن إطار الزكاة أشمل وأوسع من نظام التأمين الاجتماعي، حيث أن الزكاة تتعدد مصارفها وهي للفرد المحتاج بالقدر الذي يسد حاجته سواء كان ما يحتاج إليه قليل أو كثير، أما التأمين الاجتماعي يعطى للفرد بقدر ما دفع من أقساط للتأمين طوال حياته. وعليه تعتبر الزكاة نظام فعال ومثالي للتأمين المجتمعي.
- **تعزيز القدرات البشرية:** تساهم الزكاة في تعزيز القدرات البشرية من خلال ما توفره من مجالات واسعة لتأهيل الفرد من النواحي الصحية والتعليمية، حيث تتيح الزكاة عدة آليات لتشجيع التعليم والتدريب الموجه للأفراد في كافة المستويات، وذلك من خلال إمكانية إقامة هياكل تعليمية لاستيعاب عدد أكبر من الأفراد، أو من خلال استفادة الفقراء بشكل مباشر من أموال الزكاة واستغلالها في تلبية متطلبات التعليم والتكوين، وفي هذا المجال نشير إلى أن الفقهاء أجازوا إمكانية إعطاء الزكاة لمن تفرغ للعلم بالقدر الذي يمكنه من لأداء مهامه. كما تمكن الزكاة الفقراء بشكل خاص من تحسين وضعهم الصحي بشكل مباشر نتيجةلتحسن دخولهم بفعل استفادتهم من الزكاة، أو عن طريق إقامة مشاريع صحية تعزز من قدرات جمع الأفراد.

2- القرض الحسن:

تعد القروض الحسنة من صيغ التمويل غير الربحية التي تقدمها البنوك الإسلامية، حيث يمنح البنك أحد عملائه أو أحد أفراد المجتمع مبلغا من المال على أن يضمن سداده دون تحميله لأي أعباء أو عمولات مالية. حيث يكتفي البنك باسترداد المبلغ المالي الممنوح لها العميل أو الفرد.

3- الوقف:

يعرف الوقف على أنه تحبيس العين على وجه من وجوه الخير، وضع التصرف فيها من قبل المالك ومن قبل الموقوف عليه معا، حيث لا يجوز بيعها ولا هبتها، وإنما تستفيد الجهة أو الجهات الموقوف عليها من منافعها.يسهم الوقف في تحقيق التنمية المستدامة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحقيق التكافل والتضامن بين مختلف أفراد المجتمع عن طريق توفير موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع الاقتصادي والاجتماعي بغية تطوير نوعية الحياة الإنسانية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، كما انه يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير المتطلبات الأساسية للفئات الهشة والمحرومة من أفراد المجتمع[1].

تشكل المصارف الإسلامية اليوم صندوق خاص للوقف يمكن من خلاله المحسنين وقف أموالهم لأعمال الخير وتشرف المصارف الإسلامية على إدارته. فالوقف له عدة أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية وهي في غالبها نفس أهداف التنمية المستدامة ومن الأدلة على ذلك:[2]

[1]- كروش نور الدين، العقاب كمال، **" التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة "**، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2]- المشني رويدة أيوب، ناشف ومآب معاوية، مداخلة في مؤتمر من دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، ص 19.

أ. من بين أهم الأبعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة هي بعد الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي، وان اهتمام الوقف بإعادة توزيع الدخل وتحسين البنية التحتية للاقتصاد وتوفير القروض لكثير من النشاطات الإنتاجية، يعتبر دليل واضح على اهتمام الوقف باستغلال الموارد الطبيعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

ب. من بين سمات التنمية المستدامة هي أنها تتوجه إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع، وها يمثل الهدف الرئيسي للوقف الذي يستهدف الفقراء والغرباء والمساكين والأيتام والضعفاء والمعوقين والغارمين وأبناء السبيل، من حيث توفير الحاجات الأساسية لهم من طعام ومسكن وتعليم وغيرها.

ج. تهتم التنمية المستدامة بتطوير الجوانب الروحية والثقافية في المجتمع، وإن اهتمام الوقف بتمويل المدارس والكليات ومراكز العلم وتعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال تضييق مناخ الانحراف لأكبر دليل على اهتمام الوقف بالجوانب الروحية والثقافية في المجتمع.

د. تشترك التنمية المستدامة مع الوقف الإسلامي أن كليهما يهتم بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان مثل البعد الاقتصادي والبعد الثقافي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني وغيرها، كما أن جميع الأبعاد متشابكة ومتداخلة بعضها كمي وبعضها نوعي ومن الصعوبة فصلها عن بعضها البعض.

هـ. الأهداف الأساسية للوقف الإسلامي تسعى لتحقيق التكافل والتضامن بين مختلف طبقات المجتمع بتوفيره موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش حياة كريمة، وهو ما يعتبر المضمون والجوهر التي تقوم عليه التنمية المستدامة . فحساب المساواة بين الأزمنة والإنصاف بين الأجيال هو مبدأ ثابت في الوقف الإسلامي كما هو لصيق بالتنمية المستدامة، وهو ما يؤكد مدى تجذر العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة.

ثانيا: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي:

يسهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي من خلال عدم توجهه(التمويل الإسلامي) نحو الاستخدامات التي لا تنتج منافع حقيقية يستفيد منها كل أفراد المجتمع، وكذا التوجه نحو حماية البيئية من مختلف المخاطر والأضرار التي تلاحقها من تلوث وانبعاثات غازية وغيرها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة:

تعرضت الكثير من الدراسات لموضوعي التمويل الإسلامي، والتنمية المستدامة من جوانب متعددة، كما ركزت عدة دراسات على البحث في العلاقة بينهما.

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات باللغة العربية.

-**الدراسة الأولى:** بن عزة إكرام و بلدغم فتحي **أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصاد**ية-دراسة تحليلية على مصرف السلام و البركة) مجلة الإستراتيجية و التنمية جانفي2019.

عالج الباحثان إشكالية التمويل الإسلامي و أثر تطبيقاته على التنمية المستدامة و معالجة المشكلات الاقتصادية وتوصلوا إلى: أن البنوك الإسلامية تقدم منتجاتها المصرفية ولكن عروضها تلقى وتواجه الكثير من التحديات التيتحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية لنشاطها.كما أشارت إلى أبرز العقبات و هو غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنظام النقدي الجزائري،وصعوبة حصول هذه البنوك على السيولة لأن سوق النقد يتعامل بطريقة الفوائد الربوية. وقدم الباحثان مجموعة منالتوصياتتتمحور حولتفعيل دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة، عن طريق الاستثمار المباشر في كل المجالات التنموية، بالإضافة إلى ضرورة إنجاح دور البنوك الإسلامية في الجزائر عن طريق اعتبار خصوصية المصارف الإسلامية من حيث عدم التعامل الربوي وتنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي الجزائري.

-**الدراسة الثانية:** لسارة بوضياف وعبد المالك بوضياف**(التمويل الإسلامي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، جوان 2018)** تناول الباحثان موضوع التمويل الإسلامي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ويلعب التمويل الإسلامي وبالخصوص التمويل التكافلي دور جد فعال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. من خلال التعاون بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشارك فيها كل قطاعات المجتمع.كما تساهم صيغ التمويل الإسلامي مثلا صيغة المشاركة والمضاربة بشكل فعال في تحقيق الأبعاد المتكاملة للتنمية والتي بدورها تهدف إلى استدامة سبل المعيشة، تحسين نوعية الحياة البشرية وإشباع حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتحد العلاقة طردية بينهما وبين صيغ التمويل الإسلامي التي تهدف إلى مكافحة وتقليل ظاهرتي الفقر والبطالة، فهذه الصيغ تعمل على زيادة وتنويع الاستثمار لإشباع حاجات الأفراد والتقليل من تكاليف الإنتاج.

- **الدراسة الثالثة:** تناولت دراسة كل من خديجة عرقوب و فريد كورتل **(دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية)** موضوع أدوات المالية الإسلامية و دورها في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وقد هدفت إلى أن أدوات المالية الإسلامية المتنوعة بين أدوات المشاركة وأدوات البيوع وأدوات التكافل والتضامن والصكوك الإسلامية، إضافة لما تتميز به من مبادئ تراعـي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ قادرة على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وتلعب دورا فعالا في ذلك، من خلال قدرتها على تعبئة الأموال اللازمة وتوفير التجهيزات والآلات والتكنولوجيا الضرورية لمختلف المشاريع التنموية كمشاريع البنية التحتية من مواصلات وهياكل قاعدية ضرورية الإقامة صناعة متينة، وتشجيع إنشاء مؤسسات جديدة تدعم الاقتصاد الوطني وتساهم في توفير مناصب شغل جديدة، وذلك بمنح الأفراد

المبدعين فرصة لتجسيد أفكارهم الفريدة وتقديم أنماط إنتاجية واستهلاكية أكثر استدامة، وتمكينهم من مواصلة نشاطهم والاستمرار فيه من خلال الأدوات التي تضمن تمويل رأس المال العامل لهذه المؤسسات، كما تساعد أدوات المالية الإسلامية على تجاوز معضلة المديونية والتخفيف من حدتها ومن آثارها السلبية التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وأيضا تعمل هذه الأدوات على تشجيع الأمن الغذائي المستدام الذي يعد من مرتكزات التنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة للأمن المائي المستدام الذي يخدم مختلف الجوانب الاقتصادية الصناعية والزراعية، مع تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة كالزراعة العضوية التي من شأنها توفير الغذاء الصحي كما ونوعا لجميع أفراد المجتمع.كما توصلا الباحثان إلى أنه ومن خلال تحقيق العناصر السابقة وغيرها سيتم الوصول لتحقيق الرفاه الاجتماعي وترشيد الاستهلاك والحد من التفاوت في المداخيل والثروة ومعالجة مشاكل البطالة، والقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة، وهذا يعني تحقيق مرتكزات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة انطلاقا من أدوات المالية الإسلامية.

-**الدراسة الرابعة:** من خلال هذه الورق البحثية لنور الدين كروش وكمال العقاب**(التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة-الحالة الماليزية،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،2020)** والتي تناولت دور مختلف صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل الإسلامي يمتاز باحترامه لمعايير الشريعة الإسلامية وبتنوع صيغه،حيث يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاة الجانب الاجتماعي والبيئي وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، حيث تسهم مختلف صيغ التمويل الإسلامي المتاحة في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي من خلال رصد المبالغ المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد الوطني ورفع قدراته الإنتاجية بما يساهم في تخفيض نسب البطالة،كما تعمل على تحفيز الأفراد على الاستثمار والإنتاج كما تسهم صيغ التمويل غير الربحية والقائمة على التبرع في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي من خلال توفيرها لموارد مالية مهمة لأصحاب الدخول الضعيفة بما يسهم في توفير متطلباتهم الأساسية.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية:

-**دراسة:** bahri om el khir (la finance islamique compartiment de la finance d'aujourd'hui),mémoire de magister, faculté de droit,inuversitè d'Oran,2011/2012.

سلطت هذه الدراسة الضوء على التمويل الإسلامي والدور التنموي له وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يقوم على مبادئ النظام الأخلاقي الذي يسعى من خلال قواعده إلى تحقيق هدف مزدوج ؛ العدالـة الاجتماعية التي تقوم على التوزيع المتكافئ للثروة من ناحية ومن ناحية أخرى عن طريق تحفيز الموارد وإدارة الأصول الخاصة من أجل السماح بتنمية مستدامة وعالمية للاقتصاد،كما يهدففي تغيير العلاقة بين التمويل من جهة والصناعة والتجارة من جهة أخرى. وتشكل هذه العلاقة الأساس لتأسيس نظام مالي إسلامي سليم يمكن أن يساهم بشكل مفيد في النمو الاقتصادي والتنمية ، خاصة في أوقات الركود والأزمات ، ويرجع ذلك إلى عملياته الموجهة في الغالب نحو الاستثمار المنتج.

المطلب الثاني: القيمة المضافة.

تعرضت الدراسات السابقة لماهية التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة،حيث أكدت أغلبية الدراسات السابقة على أهمية الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي في تحقيق الأهداف والأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، ويعود ذلك إلى ملائمة مبادئ وخصائص التمويل القائم على الشريعة الإسلامية مع متطلبات التنمية المستدامة.

حاولنا من خلال دراستنا ضبط المفاهيم العامة لكل من الصناعة المالية الإسلامية والتنمية المستدامة، والعلاقة بينهما من خلال استعراض تجارب بعض الدول، حيث تبين لنا بعض البلدان أولت اهتماما كبيرا للصناعة المالية الإسلامية، كما أحسنت استعمالها لأهداف التنمية المستدامة على غرار ماليزيا، في حين أن بلدان أخرى لم تصل بالتمويل الإسلامي والصناعة المالية الإسلامية إلى المستوى الذي يجعلها تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري لأهم عناصر العمل، والمتمثلة في التنمية المستدامة والصناعة المالية الإسلامية، وكيف تساهم هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف مكوناتها(البنوك الإسلامية، الأسواق المالية الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار والتامين التكافلي) وتنوع صيغ التمويل الإسلامي التي كان لها الأثر الايجابي على أبعاد التنمية المستدامة. لتكون علاقة الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية المستدامة متكاملة ولها أثر ايجابي وفعال ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

الفصل الثاني

واقع الصناعة المالية الإسلامية في بعض الدول الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

بعد التطرق إلى الإطار النظري في الفصل الأول الذي تناولنا فيه المفاهيم النظرية لكل من الصناعة المالية الإسلامية والتنمية المستدامة وبيان العلاقة بينهما انتقلنا إلى الفصل الثاني لنقوم بدراسة تجارب بعض البلدان الإسلامية (ماليزيا، السودان والجزائر) لتحديد واقع الصناعة المالية الإسلامية بها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

بحيث سوف نتطرق في هذا الفصل إلى نشأة الصناعة المالية الإسلامية بكل دولة ومكوناتها ومدى تأثيرها على اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة بتقديم بعض الإحصائيات الممثلة في جداول وأشكال بيانية اختلفت بين الأعمدة والدوائر النسبية والمنحنيات وتحليلها.

ليكون الفصل مقسم إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: واقع الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا

المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية في السودان

المبحث الثالث: الصناعة المالية في الجزائر

المبحث الأول: واقع الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا

إن سوق الأوراق المالية الماليزية من الأسواق المالية الناشئة الرائدة في إصدار الأدوات المالية المبتكرة و خاصة منها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،وهذا ما يجعلها من الأسواق القليلة التي تحظى بالاهتمام و المتابعة لما تقدمه من تطور مستمر في الأدوات و العمليات المالية الإسلامية المستحدثة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق أولا إلى مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا، ثانيا الإطار التشريعي و التنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا وثالثا و أخيرا سنقيس مؤشرات نجاح الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا و تأثيرها على التنمية المستدامة.

المطلب: مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا:

إن بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا في وقت مبكر. ويمكن تلخيص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا إلى ما يلي:

1. الفترة الأولى (1983-1992):

يمكن اعتبار هذه الفترة ،فترة تجريبية حيث تم إنشاء بنك **Islam Malaysia Berhad** سنة 1983 بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي و الذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.

2- الفترة الثانية (1993-1999):

أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد1993 عندما قدم **Bank Negara Malaysia** مخططه المصرفي بدون فوائد، كما سمح هذا المخطط بإنشاء "نوافذ إسلامية" في البنوك التقليدية، و هذا ماسمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة و إدارة منفصلة للأنشطة التقليدية ، كما أن العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993 سمح أيضا للبنوك التقليدية الموجودة أن تنتج المنتجات و الخدمات الإسلامية ،كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك ، بغية الحصول على نسب في السوق ، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999 يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات و الخدمات المالية الإسلامية.

3- الفترة الثالثة بعد 2000:

منذ عام 2000 بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18 ٪ في المتوسط سنويا من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان هو تحقيق نمو يفوق 20% وهذا يعتبر جزء من طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا الى مركز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية الرائدة.

وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي الإسلامية بماليزيا تم إنشائه على مدى ثلاثة عقود،إلاأن حصتها في السوق لا تزال منخفضة بالمقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي من حيث التمويل والاستحواذ الذي يتراوح من حوالي 13 ٪ إلى 14 % فقط من إجمالي حصة الأسواق المصرفية التي تبقى بعيدة عن ما تحققه البنوك التقليدية.

أولا: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا:

بات الوصول إلى الريادة العالمية في التمويل الإسلامي من الأهداف الي تسعى إليها ماليزيا وبالتالي كان لابد عليها من تهيئة بيئة مواتية في الإطار القانوني و التنظيمي تحدده أدوات وسياسات واضحة المعالم.

1-الإطار التشريعي:يحكم ممارسة التمويل الإسلامي في ماليزيا العديد من النصوص التنظيمية أهمها:

أ-قانون المصارف الإسلامية 1983: جاء هذا القانون بعد نجاح فكرة إنشاء صندوق الحج و الذي تأسس عام 1963 وهو مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين لتمكينهم من الحج، وبعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة والذي ترجم عام1981 من خلال تأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا و رفع النتائج للحكومة و كانت النتائج إيجابية توجت بعمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية و الذي تم تجسيده فعليا في 7 أفريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية والذي أعطى الصلاحية التامة لبنك نيغارا للإشراف على البنوك الإسلامية و تنظيمها؛ و تلاها في 1 جويلية 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام" حيث سطرت أهدافه وفقا للشريعة الإسلامية؛ وذلك في ظل إستراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين الماليزيين.[1]

ب-قانون التكافل 1984: ينص قانون التكافل 1984 على تسجيل و تنظيم أعمال التكافل،وأعمال التكافل الدولي لأغراض تتعلق أو ترتبط بشركات التكافل، مشغل التكافل الدولي، ووكيل التكافل. حيث تمتلك ماليزيا أكبر سوق تمويلية في العالم،و التي تقدر نسبتها 26% من أصول التكافل العالمي،التي تقدر طبقا لبنك نيغارا الماليزي 4 مليار دولار أمريكي، نتيجة قيام الحكومة الماليزية بوضع خطة استراتيجية لمدة 10 سنوات من 2001 إلى 2010 لتعزيز الصناعة المالية المتداولة لصناعة التكافل من خلال تحييد بعض الضرائب وإعفاء بعضها الآخر للشركات التي توفر خدمات التكافل. ولقد اعتمد المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي و الهيئات الشرعية لشركات التكافل في تطبيقها لصناعة التكافل، تكييف مجمع الفقه الإسلامي الدولي و هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، و المتمثل في العلاقات التعاقدية الآتية:

- علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي و ما يتصل به، هي عقد المشاركة إذا كانت تديره شركة.

[1]-ابتسام ساعد؛رابح خوني؛ **تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا"تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة:2008-2015"**؛مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية؛العدد 30؛سبتمبر 2017؛ص344.

– العلاقة بين الشركة و صندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار.

– العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة الالتزام بالتبرع، و العلاقة بين المستفيد و بين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر.[1]

ج–قانون الأسواق والخدمات المالية 2007: إن سوق رأس المال والخدمات عام 2007 هو القانون الرئيس الذي يحكم أنشطة الأوراق المالية وعملياتها و تم سنّه في مايو عام 2007 من قبل مجلس البرلمان الماليزي،ومن أهم أهداف هذا القانون هو ضمان حماية المستثمرين و تعزيز ثقة الوكلاء أمام حملة السندات و تقوية هيئة الأوراق المالية الماليزية.وأهم من هذا كله إضافة مواد جديدة، مادة رقم 316و317 لاعتبار سوق رأس المال الإسلامي ضمن قطاع الأوراق المالية المعتبرة بموجب هذه المواد.[2]

2–الإطار التنظيمي: عرفت هيئة الأوراق المالية الماليزية الإطار التنظيمي" بمجموعة القوانين والضوابط والإجراءات والهيئات التي تحدد السوق يعمل فيها الصناعة المالية" وهذا يشمل تطبيق تلك القوانين والإرشادات ليكون التعامل في السوق حسب المستوى المسموح به، وهذا كله لتنظيم وضع السوق وسلوكيات المتعاملين فيها وضبطها.والهدف من لإطار التنظيمي حماية المستهلكين، وإلى وضع القيود العادلة للمنافسة وللاحتفاظ بالمعايير المناسبة التي تضبط سلوكيات المشاركين في السوق.[3]

ثانيا: مكونات النظام المالي الإسلامي في ماليزيا:

تعد ماليزيا البلد الرائد عالميا في صناعة التمويل الإسلامي، حيث يتألف النظام المالي الإسلامي في ماليزيا من أربع مكونات رئيسية هي: البنوك الإسلامية، شركات خدمات التكافل وخدمات إعادة التكافل، وسوق الأموال الإسلامية ما بين المصارف، وسوق رأس المال الإسلامي.

1–النظام المصرفي الإسلامي:

أعطى مشروع "المصرفية الإسلامية" دفعا قويا للتمويل الإسلامي في ماليزيا، حيث يمثل النظام المصرفي الذي يضم البنوك التجارية والاستثمارية والإسلامية المحرك الرئيسي للموارد المالية والمصدر الرئيسي للتمويل من أجل دعم النشاطات الاقتصادية في ماليزيا. وينقسم التمويل المعتمد في النظام المصرفي الإسلامي بماليزيا إلى التمويل حسب النوع، حسب المفهوم، و حسب الغرض و القطاعات، لذا سنتطرق بالتفصيل للتمويل حسب المفهوم للفترة بين 2010 إلى 2018 لتبيان مختلف الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من البنوك الإسلامية الماليزية.

---

[1]– سلاك عايشه،دراسة **نموذج ماليزيا في المالية الإسلامية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،تخصص الإقتصاد المالي،جامعة الجيلالي ليابس،سيدي بلعباس،2015/2014،ص188 و189.

[2]– **التشريعات القانونية والرقابية الحاكمة للأسواق المالية الإسلامية "تجربة ماليزية للصكوك في السوق المنظمة"**،ص10 ، نشر على الموقع:http://conferences.ju.edu.jo

[3]– المرجع نفسه، ص 9

الجدول رقم01: تطور حجم التمويل حسب المفهوم في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي للفترة (2010-2018)

الوحدة: مليون رنجيت ماليزي

السنوات /صيغة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البيع بالتعجيل	53 697,4	63 211,2	74 200,4	75 661,2	79 784,8	75 661,2	69 321,4	65 465,0	62 306,0
الإجارة	3 946,9	4 275,7	4 922,5	9 692,3	8 125,4	9 692,3	9 845,6	10 308,8	9 740,3
الإجارة ثم البيع	43 497,4	50 981,9	54 103,9	71 771,0	69 236,3	71 771,0	70 054,0	71 401,4	72 263,0
المرابحة	23 433,7	30 462,3	39 999,3	123 703,9	84 964,2	123 703,9	162 368,4	190 543,9	227 416,2
المضاربة	3 958,3	7 397,6	11 940,1	28 749,6	22 733,6	28 749,6	40 423,6	48 459,5	52 902,7
المشاركة	275,8	251,6	142,2	77,8	77,3	77,8	71,4	61,0	43,7
الإستصناع	1 621,0	1 465,2	1 584,6	2 238,2	1 766,9	2 238,2	2 060,9	1 951,0	1 965,3
تمويلات أخرى	28 924,1	39 181,1	46 025,9	82 062,8	68 696,7	82 062,8	82 563,0	93 056,6	108 883,1
المجموع	159354,5	197 226,6	232 918,9	393 956,9	335 385,1	393 956,9	436 708,4	481 247,3	535 520,4

Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, 2018.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم التمويل في النظام المصرفي الإسلامي حسب المفهوم يشهد تطورا ملحوظا حيث ارتفعت قيمة التمويل في هذا المجال من 159 مليون رنجيت ماليزي سنة 2010 إلى 535 مليون رنجيت ماليزي عام 2017، حيث تصدر التمويل عن طريق المرابحة السنوات الأخيرة بقيمة 227 مليون رنجيت ماليزي في سنة 2018، تليه تمويلات أخرى التي بلغت نحو 108 مليون رنجيت ماليزي، و منه يمكن القول أن قطاعالتمويل حسب المفهوم مستمرا في تحقيق النمو يدعمه في ذلك قوة البيئة التنظيمية والمبادرات الحكومية المتعددة. و يمكن أيضا توضيح تطور حجم التمويل حسب المفهوم في النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا للفترة (2010-2018).[1]

2-صناعة التكافل الماليزية:

تم تأسيس صناعة التكافل في ماليزيا في بداية الثمانينات نظرا لحاجة المسلمين إلى بديل شرعي للتأمين التقليدي، وكذلك من أجل تعزيز عمل البنك الإسلامي الذي تم تأسيسه في عام 1983، كما تمتعت صناعة التكافل الماليزية منذ تأسيسها35 عاما سابقا بازدهار وتطور ملحوظ على مدى تلك السنوات، حيث تطورت من صناعة مكونة من شركة واحدة بمنتجات أساسية محدودة جدا إلى صناعة راسخة تم دمجها ضمن التيار السائد للنظام المالي الإسلامي، و تم تحقيق ذلك من خلال الجهود الجادة التي بذلها البنك المركزي الماليزي وشركات التكافل وإعادة التكافل من أجل صناعة ديناميكية و صامدة في مجال التكافل. [2]

---

[1]- سميرة عبدوس، **دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية "تقييم آداء النظام المالي الإسلامي للفترة(2018/2010)**،ص23،24،25.

[2]- د.غراف زهرة، بن سعيد لخضر، **تجربة ماليزيا في التكافل الإسلامي و فرصة الاستفادة منها في المعاملات المالية الجزائرية**، مجلة نشرت على الموقع: asjp.cerist .dz

أ- **النمو السريع لسوق التكافل في ماليزيا:** لقد شهدت ماليزيا تطورات متسارعة في معدلات نمو التكافل بين سنتي 2010-2016 حيث يلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع معدلات نمو التكافل كل سنة وبوتيرة شبه ثابتة، ما يدفعنا إلى القول أن المواطنين في ماليزيا كانوا يفضلون المشاركة في التكافل سنويا دون المنتجات التقليدية الأخرى

ب-العوامل المشجعة على الاستثمار في التأمين التكافلي و دوره في التمويل الإسلامي:

إن تفضيل العملاء للمنتجات المالية الإسلامية ومنها المنتجات التأمينية التي تصدر تحت صيغة التأمين التكافلي يسبب في خلق سوقا واسعة للتأمين التكافلي في الدول العربية والإسلامية وكذلك وجود سوق متنامي للتأمين التكافلي في جميع أنحاء العالم وخاصة في الدول العربية والإسلامية، كما أن وجود شركات لإعادة التأمين تعمل طبقا لمبادئ التأمين التكافلي وتغطي أخطاره بما يسمى إعادة التكافل قد أدى إلى ظهور شركات جديدة للتكافل والأهم من ذلك قد ساهم بشكل كبير وجود اعتماد الحكومات لبعض الدول لجعل التكافل هو التأمين المعتمد كحالة السودان والسعودية، كما شجعت ماليزيا والكويت وقطر الاستثمار في مجال التأمين التكافلي.

واصل التكافل الماليزي تحقيق مكاسب في سوق التأمين خلال جائحة كورونا عام 2020، شكلت 38% من سوق التأمين على الحياة المحلي في النصف الأول من 2020 .[1]

3- سوق الأموال الإسلامية ما بين المصارف:

سوق المال الإسلامي هو نظام متكامل مع أهداف النظام المصرفي الإسلامي والتي تتمثل في المقام الأول في توفير التسهيلات للمؤسسات المالية الإسلامية لتقدم التمويل اللازم للمشروعات وتسوية استثمارات الأوراق المالية قصيرة الأجل، إلى جانب القيام بدور القناة التي يجري من خلالها تنفيذ السياسة النقدية. ومن المعروف أن المعاملات المالية والاستثمارات المشتركة بين المصارف تعمل على السماح للبنوك ذات الفائض بتحويل بعض من رصيدها المالي إلى البنوك التي تعاني من العجز في السيولة النقدية، مما يؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على آلية التمويل والسيولة سعيًا لتعزيز الاستقرار في النظام المصرفي.

4- سوق رأس المال الإسلامي الماليزي:

تعود البداية الحقيقية لسوق رأس المال الإسلامي إلى أوائل التسعينات، حيث قامت شركة "شيل أم دي إس" الخاصة بإصدار أولى الصكوك الإسلامية في السوق المحلي سنة 1990، ثم توالى إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى مما أدى إلى تعميق سوق رأس المال الإسلامي و اتساعه.[2] نذكرمنها الصناديق الإسلامية، صناديق الاستثمار العقارية، هذا الأخير الذي تم إطلاقها في 2005، وصندوق المتاجرة في البورصة

---

[1]- رقيق عقبة، **التجربة الماليزية في التأمين التكافلي كمدخل لتطوير التمويل الإسلامي "مع بيان أثره على تطور التمويل الإسلامي الماليزي"**، مرجع سابق،ص 89،90.

[2]- شافية كتاف، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط و تطوير السوق المالية الإسلامية "دراسة تطبيقية بعض الأسواق المالية العربية و الإسلامية"**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة سطيف1،2013-2014،ص117.

هو منتج مالي مبتكر يعرض أفضل الصناديق المفتوحة وله خصائص الأسهم المدرجة، أما الصكوك فهي تمثل أحد العناصر الأكثر حيوية في التمويل الإسلامي.

عموما يمكن القول أن من أحدث المنتجات المالية المبتكرة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي نجد:

- **بيع وشراء الأوراق المالية الإسلامية – الصفقة التفاوضية :**

بدلا من اعتبار الصفقة قرضا واقتراضا فإن المنتج المالي الجديد اعتمد البيع والشراء وفق إطار قانوني موافق للشريعة، أشرفت عليه مجموعة من خبراء المالية والشريعة، وقد تم تحديد التعامل بهذا المنتج المالي الجديد من خلال المذكرة التقنية رقم 03/2017(Technical Note No) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الماليزية.

- **الصكوك الخضراء:**

في جانفي 2017 تم إنشاء مجموعة عمل فنية تضم أعضاء من بنك نيجارا الماليزي و هيئة أوراق المال الماليزي و البنك الدولي الذي قدم الدعم الفني و خبرته في هيكلة و عملية إصدار السند الأخضر، و رتبت مجموعة العمل سلسلة من الندوات و الموائد المستديرة حيث قامت بمناقشة الموضوع مع عدد من المشاركين في السوق المالية (البنوك الاستثمارية و المؤسسات الاستثمارية ووكالات التصنيف و المصدرون المحتملون) لتقديم مفهوم للصكوك الخضراء. و في جويلية 2017 أثمرت الجهود الماليزية المبذولة على ميلاد أول صك أخضر أصدر من قبل شركة((tadau energy لتمويل محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية.[1]وبالتالي فإن إطلاق أول صكوك خضراء في ماليزيا يمثل علامة بارزة في المنتج المبتكر حيث يعزز مكانتها وموقفها كسوق تمويل إسلامي رائد في العالم.و تعتبر ماليزيا من أوائل الدول في العالم التي تبنت الصكوك الخضراء، التي يتبع نموها مسار السندات الخضراء، وهذا ما أظهرته جهات الإصدار السيادية والشركات متعددة الأطراف قابلية التطبيق الواسعة للصكوك الخضراء.

ثالثا: الأثر التنموي للمنتجات المالية الإسلامية في ماليزيا

1-المصارف الإسلامية:

سيتم من خلال هذا العنصر عرض بعض مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في ماليزيا خلال الفترة ما بين 2005 و2017، وهذا من خلال الجدول أدناه.

[1] – blogs.worldbank.org

الجدول رقم 03: مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا خلال الفترة (2005-2017)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نمو الناتج المحلي الإجمالي[1]	5,33	5,58	6,30	4,83	-1,51	7,42	5,29	5,47	4,69	6,01	5,09	4,45	5,74
نصيب الفرد من الناتج المحلي[2] ($)	5587	6209	7243	8475	7292	9041	10399	10817	10970	11319	9955	9818	10254
الاستثمار الأجنبي المباشر[3] (B$)	1.56	2.20	3.14	2.48	1.45	1.92	2.37	2.06	2.18	1.94	2.68	2.67	2.06
معدل الفقر[4]	-	3.6	-	3.8	-	-	1.7	-	0.6	-	0.4	-	-
حجم البطالة[5]	5.9	5.59	5.35	5.35	6.00	5.92	5.80	5.77	5.77	5.63	5.64	5.67	5.57
العمر المتوقع عند الميلاد[6]	73.56	73.74	73.93	74.12	74.31	74.49	74.68	74.88	75.07	75.27	75.46	75.65	75.83
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)[7]	6.79	6.40	6.92	7.49	7.17	7.75	7.69	7.52	8.03	7.13	-	-	-

من خلال الجدول أعلاه، و الذي يوضح تطور مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا، نلاحظ نمو دائم للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2005 و2017، إذ بلغت النسبة المتوسطة للارتفاع خلال هذه الفترة ماا قدره 4,97%، ونفس الأمر ينطبق على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ قفز من 5587 دولار سنة 2005 إلى ما يزيد 4.97 قدره عن 10274 دولار أمريكي في سنة 2017.

التحسن المستمر في المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في ماليزيا خلال الفترة ما بين 2005 و2017 قابله تحسن كذلك في المؤشرات الاجتماعية، إذ انخفض معدل الفقر بين السكان من نسبة 3.6%سنة 2006 إلى أقل من 0,4% سنة 2015، كما ارتفع العمر المتوقع للسكان عند الميلاد من 73,56 سنة 2005إلى 75,83 سنة 2017 و هو ما يشير إلى تحسن الظروف المعيشية للسكان، أما معدل البطالة فقد بقي متذبذبا طوال الفترة ما بين 2005 و2017 مسجلا متوسطا قدره % 5.68.

أما فيما يخص المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في ماليزيا، فالملاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون قد سجلت ارتفاعا طفيفا خلال الفترة ما بين 2005 و2017، إذ قفزت من6.79 طن متري سنة 2005 إلى7.13 طن متري سنة 2014، ومسجلا متوسطا قدره 7.28 طن متري.[1]

2-مؤسسات التأمين التكافلي:

- تطور أصول التأمين التكافلي الإسلامي الماليزي: يتكون سوق التأمين التكافلي في ماليزيا من 11 مؤسسة تأمين تحوز على ما نسبته 12.1% من كافة أصول التأمين في ماليزيا. ويوضح الشكل رقم (07) تطور أصول التأمين الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2009-2017)

[1]- نور الدين كروش، كمال العقاب، **التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التمية المستدامة "التجربة الماليزية"**، مرجع سبق ذكره، ص 255-256.

الشكل رقم (07): تطور أصول التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2009-2017)

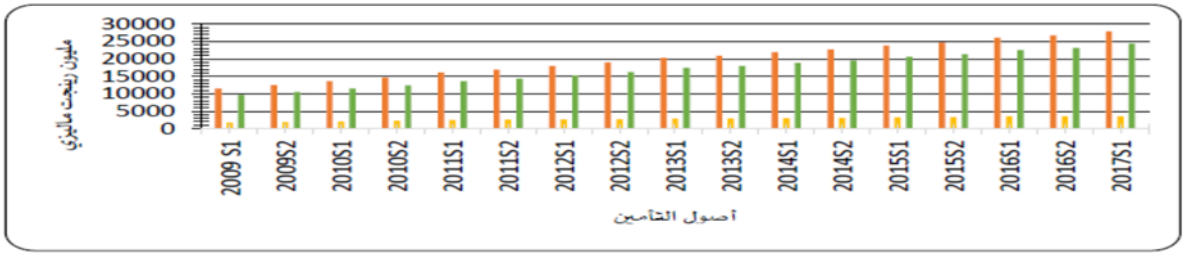

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات و تقارير بنك نيغارا الماليزي على الموقع الإلكتروني: www.bnm.gov.my

من خلال الشكل رقم (07) يتضح تطور أصول التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا سنويا، حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة بلغ متوسطها4,5% تقريبا خلال فترة الدراسة، كما تتفاوت النسب بين التامين العائلي والتأمين العام حيث يمثل التأمين العائلي نسبة 87,2% بينما يمثل التأمين العام نسبة 12.71% من إجمالي أصول التأمين التكافلي الماليزي لسنة 2016.

أ- مساهمة التأمين التكافلي في الاقتصاد الماليزي:

تعدد آثار التأمين التكافلي الإسلامي الاقتصادية والاجتماعية وتتزايد أهميته في دعم الأنشطة الاقتصادية وخفض المخاطر الاستثمارية بما يحقق عدالة في نشاط التأمين سواء في توزيع الفائض التأميني أو عوائد استثمار أصول التأمين التكافلي الإسلامي، ويوضح الجدول رقم (04) مساهمة التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا في الدخل القومي الإجمالي، وسوق العمل.

الجدول رقم 03: مساهمة التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا في الدخل القومي الإجمالي و سوق العمل.

الموشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة التامين التكافلي من الدخل القومي الإجمالي%	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6
العمالة المستحدثة في قطاع التامين التكافلي	2846	2758	3162	2720	2896	3766

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وتقارير بنك نيغارا الماليزي على الموقع الالكتروني: www.bnm.gov.my

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن مساهمة التأمين التكافلي على الدخل القومي الإجمالي شبه مستقرة على رغم تزايد أصول التأمين التكافلي الإسلامي ونموها خلال فترة الدراسة.

كما يتضح تطور العمالة المستحدثة في قطاع التأمين التكافلي الإسلامي من 2846 منصب سنة 2011 إلى 3766 منصب سنة 2016 هذا في ظل استقرارا عدد مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا والبالغة 11 مؤسسة خلال فترة الدراسة.

- التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية: تعمل مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية على تقديم التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية وذلك من خلال السيولة المتوفرة من الأقساط التأمينية.
- التأمين على الاستثمارات:تعمل مؤسسات التأمين أيضا على التأمين على الاستثمارات في حد ذاتها فهي بهذا تساهم في التنمية الاقتصادية، و مؤسسات التأمين التكافلي تقوم هي الأخرى على التأمين على

الاستثمارات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. نجد التأمين على الاستثمارات ضعيف نوعا ما في ماليزيا.

ب-**الجانب الاجتماعي:**إن من بين أهم الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التأمين التكافلي العمل على بث الشعور بالأمن و الطمأنينة في نفس المؤمن لما توفره من حماية تأمينية ضد الأخطار التي يتعرض لها أفراد المجتمع، فالتعويض الذي توفره مؤسسات التأمين التكافلي يجعل المؤمن له في أمان و أكثر استقرارا.

- القضاء على البطالة:تعمل مؤسسات التأمين التكافلي تساهم بنسبة عالية في الحد من البطالة،فهي تقدم فرصا تشغيلية مهمة لعدد كبير من الشباب في ماليزيا.
- المساهمة في التعليم:تساهم مؤسسات التأمين التكافلي بالتأمين على التعليم بنسبة ضعيفة جدا.

وبالنسبة للتأمينات الخاصة بالجانب البيئي، نجد التأمين الزراعي و الذي يشمل التأمين النباتي و الحيواني، فمؤسسات التأمين التكافلي توفر التغطية التأمينية ضد هلاك المواشي و التأمين على المحاصيل الزراعية من أخطار الفيضانات وغيرها، وتقوم ماليزيا في هذا الصدد على التامين الزراعي حسب الوعي التأميني لدى شعوبها.[1]

3-السوق المالي الإسلامي:

أ-**الصكوك الإسلامية:** ساهمت الصكوك الإسلامية التي أصدرتها ماليزيا في تمويل مختلف مجالات التنمية في البلد؛ حيث قامت من خلالها بإنجاز العديد من مشاريع البنى التحتية الضخمة.

-**تمويل القطاعات من الصكوك الإسلامية للشركات في ماليزيا:** لقد ساهم إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد؛ فمنذ ظهورها سنة 1990 أصبحت أداة جديدة تستعمل من طرف الحكومة و الشركات الخاصة على حد سواء لتلبية حاجياتها الاستثمارية أو التنموية.

- **مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي في ماليزيا:** ساهمت الصكوك الإسلامية التي تم إصدارها من قبل الحكومة الماليزية في تمويل العجز الموازي لعدة سنوات.

تاريخيا تم تمويل جزء كبير من العجز الموازي للحكومة الماليزية من خلال أدوات سوق رأس المال الإسلامي، و من ثم بالنظر إلى العجز الكبير في ميزانية 2017؛ فإن حكومة ماليزيا ستظل ملتزمة بدعم إصدار الأوراق المالية الإسلامية لتمويل عجز ميزانياته. وعلى الرغم من الإجراءات المختلفة للحد من العجز الموازي أثناء مرحلة تحويل الاقتصاد، وجدت ماليزيا أن الخيارات المتاحة لزيادة الديون لتمويل مشاريع التنمية سوف تتناقص، وكانت نسبة خدمة الدين تتزايد سنويا؛ حيث ارتفعت إلى 12% سنة 2016 وقد أدى هذا إلى تقليص المساحة الكبيرة المتاحة للحكومة الماليزية، لتتمكن من جمع المزيد من الديون لكل من نفقات التشغيل و التطوير، في الوقت نفسه فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد فاقت تقريبا نسبة 55% وهذه النسبة أقل مما هي عليه

[1]-عطا الله حدة،**دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة مقارنة بين ماليزيا،السودان و الإمارات العربية المتحدة"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير،إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة فرحلت عباس،سطيف، 2013/2014،ص 173و174و175.

في معظم الدول المتقدمة، ولن يكون لارتفاعها أي تأثير مباشر على الاقتصاد الماليزي؛ و بذلك نقلت الحكومة الماليزية بعض ديون القطاع العام إلى شركات خاصة.

ب- الصكوك الخضراء:

للصكوك الإسلامية الخضراء دور فعال في تعزيز التنمية المستدامة و سنتطرق إلى أهم مجالات استخدام الصكوك الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة.

- ✓ **الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء:** ويتم الاستثمار في هذا النوع عن طريق الاكتتاب في صكوك خضراء موجهة لمحال التكنولوجيا الخضراء، سواء من أجل تصنيعها، أو تحسينها عن طريق تطوير وتطبيق المنتجات والمعدات والنظم المستخدمة للحفاظ على البيئة والموارد، بحيث تصبح صديقة للبيئة وتعمل على إيجاد مناصب شغل جديدة وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ **الاستثمار في العمارة الخضراء:** يتطلب التحول إلى اقتصاد اخضر التركيز على العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على الحياة في ضوء محدودية الموارد ، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها، وذلك لتقليص الإنبعاثات الغازية، وسيكون لهذا البناء تأثير بعيد المدى يشجع على التحول آليا لتحقيق استدامة ونمو اقتصادي.
- ✓ **الاستثمار في الطاقات المتجددة:** كالاكتتاب عن طريق الصكوك الإستصناع لصناعة الألواح الشمسية وتوربينات الهواء، أو استخدام صكوك المرابحة، أو السلم لشرائها وتأجيرها أو وقفها في المساجد والمدارس والمستشفيات. ويتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة.

ركز سوق الصكوك الخضراء بشكل أساسي على تمويل المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة والمباني منخفضة الكربون، اكبر نسبة تمويل للصكوك الخضراء المصدرة لسنة 2020، شكلت ما يقارب 52 % من التزامات الصكوك الخضراء، تسعى هذه الصكوك إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها زيادة استخدام الطاقة النظيفة لمساندة إستراتيجية الادخار للمنتجات المبتكرة في تمويل الأنشطة المناخية، وزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة، وتوجيه الأسواق المالية نحوالاستثمار في المشاريع المستدامة تلبية لاحتياجات المستثمرين المهتمين بالاستثمارات المستدامة والمسؤولة، فهذه الصكوك تسعى إلى زيادة الوعي بين المستثمرين والأوساط المالية حول مساندة المشاريع الخضراء في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. والشكل الموالي يوضح نسبة استخدام عائدات الصكوك الخضراء العالمية الموجهة لكل قطاع (ديسمبر 2020):[1]

[1]- صاليحة بوذريع، **تعزيز و دعم التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي من خلال التوجه نحو الصكوك الخضراء"التجربة الماليزية نموذجا"**، مرجع سابق،ص83 و84و85و86.

الشكل رقم 02:استخدام عائدات الصكوك الخضراء العالمية (ديسمبر2020).

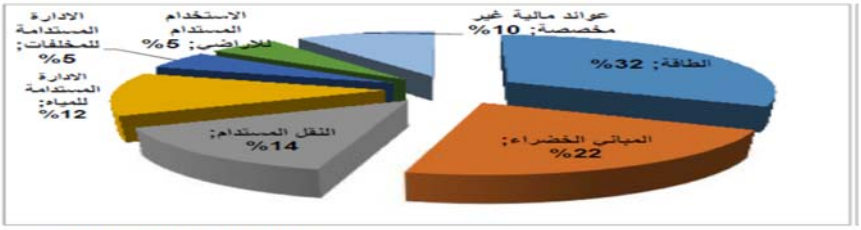

Source: MIFC estimates

ومنه تكمن أهمية الصكوك الخضراء في دعم التنمية المستدامة من خلال توفير موارد متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية واستغلالها في مشاريع تنموية، وبالتالي تطوير التمويل الإسلامي وتفعيل النشاط الاقتصادي، كما أنه يعتبر من أهم البدائل المطروحة للخروج من الأزمات التي عجز نظام التمويل التقليدي على إيجاد الحلول الناجعة لمواجهتها، ومن هذا المنطلق يتضح لنا إمكانية التوجه نحو الاقتصاد الإسلامي الأخضر من خلال تمويل الصكوك الخضراء للمشاريع المستدامة.

*** عوامل نجاح التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية :**

– دعم حكومي ومساندة قوية، تمثلت في إدراج المالية الإسلامية ضمن الإستراتيجية التنموية الشاملة في ماليزيا، والتي عبرت عنها بإطلاق قانوني البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي منذ 30 سنة؛ وما استتبع من إجراءات قانونية وشرعية وضريبية في إطار دعم الصناعة المالية الإسلامية؛

– دعم البنك المركزي ولجنة البورصة للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، سواء في الناحية الشرعية بتنصيب المجلس الاستشاري الشرعي الوطني الذي يمثل المرجعية الشرعية للمعاملات المالية، أو من ناحية إصدار مختلف المبادئ الإرشادية المتعلقة بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية وعلى رأسها البنوك الإسلامية وشركات التكافل ومنتجات الصكوك وصناديق الاستثمار، وشهدت سنة 2013 إصدار المعايير الشرعية ل12 عقد تمويلي تعتبر في حكم التقنين الشرعي لمنتجات التمويل الإسلامي.

– وضوح الإطار القانوني والتشريعي، وملاءمته للنشاط المالي الإسلامي، بالإضافة لتطويره وتحسينه وترقية مضامينه دوريا بما يناسب تطور الصناعة ونموها؛ ووضع دليل الحوكمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من أجل زيادة فاعلية إدارة المؤسسات المالية الإسلامية.[1]

– إعداد موارد بشريةمدربة ومؤهلة في مجال الصيرفة و المالية الإسلامية، وهذا من خلال إنشاء الجامعات ومعاهد التدريب المتخصصة ومراكز البحث التي تهتم بالتطوير والابتكار في هذا المجال وإقامة الندوات والمؤتمرات.

– لقد نجحت ماليزيا في الدمج بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي وقد ساهم في تعزيز

[1]– حمزة شوادر،**الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر" بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية و المحلية**"، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،العدد 15،2015،ص341 .

المنافسة ورفع الكفاءة لكلا النظامين.

- تعتبر الصكوك الخضراء من أحدث المنتجات المالية المبتكرة في السوق المالي الإسلامي الماليزي بالإضافة إلى بيع وشراء الأوراق المالية الإسلامية (الصفقة التفاوضية).

المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في السودان

إن تجربة السودان في مجال الهندسة المالية نعتبرها تجربة فريدة من نوعها وهذا يعود إلى أن القطاع المصرفي السوداني يعمل بكامله وفق الشريعة الإسلامية وهذا ما أدى بالضرورة أن أي منتج مالي في السودان حتما هندسة مالية إسلامية. سوف نتطرق فيما يلي إلى تطور النظام المالي السوداني وأهم منتجاته وأخيرا إلى تقييم تجربة الصناعة المالية الإسلامية في السودان.

المطلب الأول: القطاع المصرفي في السودان

أولا: مراحل تطور القطاع المصرفي في السودان:

مر القطاع المصرفي بخمسة مراحل مختلفة[1]:

1- **مرحلة الإنشاء:** قامت بعض المصارف العالمية بفتح فروع لها مثل البنك الأهلي المصري 1903 كان يقوم بمهمة البنك المركزي، وبنك باركليز سنة 1913 بالإضافة إلى فروع أجنبية أخرى كالقرض الليوني والعثماني ومع الاستقلال السياسي 1956 أنشئ أول بنك زراعي سوداني سنة 1957، تلاه البنك المركزي 1959 م وتلاه البنك التجاري وبنكين تنمويين(صناعي196 م– عقاري 1967م) من أجل القيام بدو التنمية في البلاد.

2- **مرحلة التأميم:** شهدت مرحلة مابين 1970 م –1974 م عمليات التأميم والدمج واختلفت الأنظمة المحاسبية والهياكل التنظيمية مما انعكس سلبا على الأداء المصرفي، في هذه الفترة أصبحت خمسة بنوك تجارية وبنوك متخصصة وبنك الادخار الذي زاول نشاطه عام 1974 م.

3- **مرحلة الإنفتاح:** في سنة 1976 م سمحت السودان لعدد من المصارف من مزاولة نشاطها في السودان منها بنك أو ظبي الوطني، بنك الاعتماد والتجارة الدولي، بنك الشرق الأوسط، بنك عمان المحدود جيب بنك بالإضافة إلى ظهور مصارف مشتركة بين القطاع الخاص السوداني والقطاع الخاص الأجنبي منها: البنك السوداني الفرنسي، بنك الأهلي السوداني، البنك الوطني للتنمية الشعبية، بنك النيل الأزرق، بنك فيصل الإسلامي، تلاه بنك التنمية التعاوني الإسلامي وبنك البركة وفي هذه الفترة قام البنك المركزي السوداني بإدارة قطاع مصرفي مزدوج بين إسلامي وتقليدي.

4- **مرحلة أسلمة النظام المصرفي:** ظهرت فكرة تحويل النظام التقليدي إلى نظام إسلامي سنة 1984 وبدأت فكرة تعميمها في سنة 1992 حيث شهدت هذه المرحلة تطورات اقتصادية هامة منها تحرير التعامل بالنقد

[1]- ساسية جدي، **" دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية "**– دراسة حالة ماليزيا والسودان، مرجع سبق ذكره، ص 210–211.

الأجنبي في سنة 1992 م ونلخص أهم التطورات فيما يلي: البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990-1993م وظهور قانون تنظيم العمل المصرفي وظهر برنامج السياسات المصرفية الشاملة لإعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي.

5- **الخدمات الإلكترونية المنفذة في عام 2012:** المحفظة الإلكترونية، التجارة الالكترونية، الدفيعات الالكترونية من خلال الهاتف الجوال ، الخدمات المصرفية من خلال الانترنت، الدفيعات المصرفية من خلال الهاتف الجوال.

6- وتستمر جهود السودان عام 2018 في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي للمساهمة في تحقيق النمو المستدام ومواصلة مع أهداف البرنامج الخماسي لعامه الرابع 2018.

ونشير إلى أنه يوجد 37 مصرف عاملة بالسودان كلها تخضع للقواعد الشريعة الإسلامية، بحيث هناك سياسات من البنك المركزي السوداني على تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسة المالية عن طريق الآتي:

- تفعيل سوق مابين المصارف والمؤسسات المالية.
- ابتكار أدوات مالية جديدة تساعد في إدارة السيولة.أدوات وصيغ التمويل بالنسبة للتمويل الأصغر والصغير والمتوسط.
- إعداد مراشد فقهية لبيع الإجارة والإجارة الموضوعة في الذمة والإجارة بالتمليك والاعتمادات المستندية.
- أدوات التحوط المالي مثل السلم الموازي والاستصناع الموازي وأدوات أخرى.
- رفع قدرات العاملين في الجوانب الشرعية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي وبصفة خاصة فقه المعاملات وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

ثانيا: المؤسسات المالية غير المصرفية:

يشمل القطاع المالي غير المصرفي في السودان على عديد المؤسسات المالية يمكن الإشارة لأهمها[1]:

1- شركات التأمين:

تم إنشاء أول شركة تأمين في السودان عام 1952، ثم يليه إنشاء ثلاث شركات أخرى عام 1960، كما تم إنشاء شركتين برأس مال مشترك، وفي عام 1978 تم إنشاء أول شركة تأمين سودانية إسلامية، بحيث أسسها البنك فيصل الإسلامي السوداني وفقا للنظام التعاوني الإسلامي للتأمين على الممتلكات وفق أسس إسلامية، وقد تم كذلك إنشاء شركة البركة للتأمين وهي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية كذلك.

2- شركات الصرافة:

يمكن توضيح عدد الشركات الصرافة والتحاويل المالية والإجارة خلال عامين(2019-2020) في الجدول التالي:

[1]- حملة عز الدين، زبار مراد، **الصيرفة الإسلامية في السودان(2011-2018)**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 18، العدد 2020/01، ص 247-248.

جدول رقم04: عدد شركات الصرافة والتحاويل والإجارة بنهاية كل من عامي 2019 و2020

البيان	2019	2020
شركات الصرافة	20	20
شركات التحاويل المالية	20	20
خارجية	12	12
داخلية	8	8
شركات الإجارة	2	2

المصدر/ من إعداد الطالبتين بالإطلاع على التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2020، ص 72.

من خلال الجدول الذي يوضح عدد شركات الصرافة، شركات التحاويل المالية(الخارجية والداخلية)، وشركات الإجارة نهاية كل من عامي 2019 و 2020 بقاء عدد الشركات ثابتا دون أي تغيير.

3- **شركة السودان للخدمات المالية المحدودة:**تم إنشاءها مساهمة بين بنك السودان ووزارة المالية سنة 1998، بموجب قانون المالية لتعمل في مجال إصدار وتسويق الصكوك والأوراق المالية الإسلامية، وهي بذلك تعتبر مؤسسة داعمة لصناعة الهندسة المالية الإسلامية بالسودان، وتعمل الشركة كذلك على إدارة الحصص المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في المؤسسة المصرفية والمالية.

4- **سوق الخرطوم للأوراق المالية:**بدأ التفكير في إنشاء سوق الأوراق المالية في السودان مند عام 1962، حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات التي بدأتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة المؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب في 1982 لينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان، ولكن لم يتم شيء في هذا المجال حتى 1992.بدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية في أغسطس 1992، وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي التي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي(1990-1993)، حيث تم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992، وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلا على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982، ولكن هذا القانون المعدل لم يف بكل الأغراض لإنشاء سوق الأوراق المالية، وفي عام 1994 أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبحت بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كيانا قانونيا مستقلا. بدأ العمل في السوق الأولية "سوق الصادرات" في العاشر من شهر أكتوبر 1994، وبدأ العمل في السوق الثانوية "سوق التداول" في شهر يناير 1995.

المطلب الثاني: منتجات الصناعة المالية في السودان ودورها في التنمية:

أولا: منتجات الصناعة المالية الإسلامية في السودان:

من أهم الإصدارات الحكومية السودانية للصكوك الإسلامية،ما يلي[1]:

1/ شهادات مشاركة البنك المركزي(شمم): هي عبارة عن صكوك تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية مملوكة لبنك السودان المركزي ووزارة المالية في مؤسسات مصرفية ربحية(قاعدة الشهادات)،وهي بذلك نوع من تصكيك الأصول، وتصدر هذه الشهادات استنادا على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة للأصول المكوّنة للشهادة، وتم إصدار هذه الشهادات في جوان 1998م، بهدف استخدامها في إدارة السيولة وتنظيمها(التحكم في السيولة عند المصارف).

2/ شهادات المشاركة الحكومية(شهامة): قامت وزارة المالية و الاقتصاد الوطني في 1999/05/08م، بطرح أول إصدار لشهادات المشاركة الحكومية(شهامة)عن طريق شركة السودان للخدمات المالية، وهي الشركة التي تعمل وكيلاً ومروجا للأوراق المالية الحكومية، استندت هذه الشهادة على ملكية الدولة للأسهم في بعض الشركات والمؤسسات الرابحة، وتصدر هذه الشهادات أيضا استناداً على مبدأ المشاركة فى الربح والخسارة، وهى قابلة للتداول بين الجمهور والمصارف والمؤسسات، وتهدف إلى تمويل عجز الموازنة العامة لتخفيف الاستدانة بالعجز(الاستدانة من النظام المصرفي)، كما أنه يمكن تداولها فى السوق الثانوي.

3/صكوك الاستثمار الحكومية(صرح): عبارة عن وثيقة ذات قيمة اسمية محددة بالجنيه السوداني تتيح لحاملها المشاركة في أرباح تمويل المشروعات الحكومية، عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والإستصناع والسلم بغرض تحقيق ربح، ذات آجال متوسطة وطويلة الأجل نسبياً من01 –02 سنوات، تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان، وتتم إداراتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركة السودان للخدمات المالية، تم إصدارها لأول مرة في مايو2003م، وكان من بين أهم أهدافها تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الاستثمار، وإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة.

4/ شهادات إجارة البنك المركزي(شهاب): تم إصدار هذه الشهادة (شهاب) في30أوت2005م، وظهرت كبديل عن شهادات مشاركة البنك المركزي(شمم)، تصدر هذه الشهادات استناداً إلى عقود الإجارة واعتمدت هذه الشهادات على تصكيك أصول البنك المركزي الثابتة فى العاصمة والولايات، وهى قابلة للتداول بين المصارف فقط ولا يجوز تداولها إلا مع البنك المركزي بيعا وشراءً(ليست للجمهور)، وتستخدم لإدارة السيولة النقدية فى الاقتصاد.

[1]- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، " إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحومية السودانية "، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 01، ص 45-46-47.

5/ شهادات صندوق الاستثمار الجماعي بالعملات الأجنبية (شموخ): هذه الشهادات عبارة عن وثيقة ذات قيمة أسمية محددة، تم إصدارها في إبريل 2009م، بهدف أساسي هو تمكين بنك السودان المركزي من إدارة موارد البلاد من النقد الأجنبي، وإيجاد فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الشهادات، وذلك بإصدارهاوعرضها للمستثمرين.

6/ شهادات إجارة مصفاة الخرطوم للبترول(شامة): عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل تم إنشاؤه بغرض حشد موارد المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية سنوية تتراوح مابين % 10 إلى13 %، تم إصدارها في 2010/10/27م، وإدراجها بسوق الخرطوم للأوراق المالية في ديسمبر2010م، إلا أنه لاتوجد معلومات كافية عنها، كنشرة إصدار مثلاً.

ثانيا: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان:

تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة وتمويل الأصول و المشاريع الحكومية، وفي نفس الوقت أداة مستوفية للمتطلبات الشرعية تصلح لغدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، والتي يعمل بها بنك السودان المركزي فيما يعرف بعمليات السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقود[1].

1- تمويل عجز الموازنة العامة وإدارة السيولة: بحيث استطاعت صكوك المشاركة الحكومية(شهامة) أن توفر لوزارة المالية، موارد مالية حقيقية ضخمة لسد العجز في الموازنة العامة للسودان، ولتوضيح ذلك ندرج الجدول الآتي الذي يبين مساهمة صكوك المشاركة الحكومية(شهامة) في تمويل عجز الموازنة خلال سنتي (2019-2020).

الجدول رقم: 05 مساهمة(شهامة) في تمويل عجز الموازنة خلال سنتي (2019-2020)

	العجز الكلي (مليون جنيه)	مساهمة شهامة في تمويل (مليون جنيه)	نسبة مساهمة شهامة في تمويل العجز(%)
2019	(63,836)	3,485	% (0.19)
2020	(198,204)	3,959	%2

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد الإطلاع على التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2020، ص 123.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا مساهمة صكوك المشاركة الحكومية(شهامة) في تمويل عجز الميزانية بنسب معتبرة حيث نلاحظ ان النسبة في 2019 كانت أقل من 01 في حين سنة 2020 ارتفعت نسبة المساهمة

[1]- أسماء بللعما، **تجربة السودان في مجال الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد: 04، العدد 2020/01، جامعة أحمد دراية أدرار، ص149-150.

الى 02، وهذا ما يؤكد دور هذه الصكوك في تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة التي أنشأت من أجلها فيما يخص تمويل عجز الموازنة.

1- تعزيز التمويل المصرفي:

تساهم الصكوك الإسلامية بمختلف أشكالها في زيادة تدفقات التمويل المصرفي لدولة السودان، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يقيس تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية في سنة 2019 مقارنة بسنة 2020.

الجدول رقم 06: تدفق التمويل المصرفي للقطاع الخاص بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية لكل من عامي 2019 و2020

(مليون جنيه)

الصيغة	2019	المساهمة %	2020	المساهمة %	معدل التغيير %
المرابحة	150,010.4	61,1	224,396.2	64.4	41.1
المقاولة	20,322.0	7,8	15,067.2	4.3	(25.9)
المضاربة	10,472.7	4.0	17,426.2	5.0	66.4
المشاركة	13,042.4	5.0	31,229.4	9.0	139.4
السلم	4,112.0	1.6	9,107.0	2.6	121.5
الإجارة	9,29.7	0.4	1,362.8	0.4	46.6
الإستصناع	4,521.1	1.7	2,068.2	0.6	(54.3)
القرض الحسن	480.9	0.2	3,289.9	0.9	584.1
أخرى	47,315.6	18.2	44,563.2	12.8	(5.8)
إجمالي التمويل	260,206.8	100.0	348,510.0	100.0	33.9

من إعداد الطالبتين بالإطلاع على التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2020، ص58.

عند التدقيق في الجدول نلاحظ أن لصيغ التمويل الإسلامي نسب مساهمة مختلفة في التمويل المصرفي، حيث تأخذ صيغة المرابحة النصيب الأكبر من التمويل المصرفي حيث ارتفع إلى 64,4% من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح خلال العام 2020 مقارنة بنسبة 61.1% خلال العام 2019. كما مثل تدفق التمويل بصيغة المقاولة 4.3% وبصيغة المضاربة 5% وبصيغة المشاركة 9%، وقد شكلت بقية الصيغ الأخرى 17.3% من إجمالي تدفق التمويل المصرفي خلال العام 2020.

2- مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية في السودان:

ساهمت الصكوك الإسلامية التي أصدرتها حكومة السودان في تمويل مختلف مجالات التنمية في السودان والجدول الموالي يوضح ذلك[1]:

جدول رقم: 07 مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية

المجال	الانجازات
الصحة	إنشاء مراكز صحية دعم مراكز غسل الكلى بالعاصمة والولايات، وتوفير معدات متطورة في المعمل القومي والمستشفيات والاتحادية والولائية
التعليم العالي والعلمي	توفير معمل تقنية متكررة للكليات التقنية(أجهزة كمبيوتر، الانترنت..الخ) انشاء مشروعات إسكان الطلاب في الولايات المختلفة.
المياه	تم حفر وتركيب مئات الآبار وبناء السدود والتي ساعدت في حل مشكلة نقص المياه في عدد من الولايات
الزراعة والري	دعم النباتات الأساسية للري، وتوفير الآليات والمعدات الزراعية توفير وحدات حفر متكاملة لبعض الولايات
الثروة الحيوانية	توفير الأدوية للإمدادات البيطرية
البنايات الأساسية والصناعة	دعم السكة حديد والنقل النهري، وتشييد طرق كترابج- الجنيد. توفير معدات لمشروع إعادة تأهيل مصنع النسيج.
المعلوماتية	دعم البنية التحتية للهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، ووكالة السودان بالبناء بالمرسلات الإذاعية وتوفير الأجهزة التقنية المتطورة.

3- مساهمة الصكوك الإسلامية في تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية:

لاقت الشهادات والصكوك التي أصدرتها شركة السودان قبول كبير من جمهور المستثمرين والمتعاملين في السوق، حيث ساهمن وبشكل كبير في نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية إذ مثلت ما نسبته 94 % من حجم التداول في السوق الثانوي[2].

المطلب الثالث: تقييم التجربة السودانية في الصناعة المالية الإسلامية:

أولا: تحليل تطور المنتجات المالية الإسلامية للمؤسسات المالية في السودان:

[1]- السعيد بريكة، مرابطي سناء، " **دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية**- تجربة السودان نموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، تاريخ النشر: 2017/05/30، ص: 192.

[2]- السعيد بريكة، مرابطي سناء، " **دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية**- تجربة السودان نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 194.

1- شهادات المشاركة الحكومية(شهامة):

تميزت بنسب أرباح عالية وضمان من طرف الحكومة وفيما يلي جدول يوضح نسبة الأرباح الموزعةعلى شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) خلال عام(2020)[1]:

الجدول رقم 08:نسبة الأرباح الموزعة على شهادات الحكومة (شهامة) 2020

الربع من العام 2020	تاريخ الإصدار	نسبة الأرباح %
الربع الأول	2019/01/01	19.6
الربع الثاني	2019/04/01	20.1
الربع الثالث	2019/07/01	19.0
الربع الرابع	2019/10/01	20.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد الإطلاع على التقرير السنوية لبنك السودان المركزي لسنة 2020، ص 76.

من خلال الجدول الذي يبين نسبة الأرباح الموزعة على شهادات الحكومة (شهامة) خلال الأربع رباعيات لسنة 2020 بتواريخ إصدار مختلفة لسنة 2019 نلاحظ أنها نسب أرباح تتراوح بين 19 % و 20 % حيث وصلت في نهاية الربع الرابع إلى 20.3 % كأقصى نسبة خلال العام.

2- شهادات الاستثمار الحكومية:

تقوم آلية الصكوك على ثلاثة أطراف: حملة الصكوك(أرباب المال)، شركة السودان للخدمات المالية(المضارب) ووزارة المالية والاقتصاد الوطني(الجهة الطالبة للتمويل) وتقوم العلاقة بين حملة الصكوك والشركة على أساس عقد المضاربة الشرعي وبين الوزارة والشركة على أساس عقود شرعية(الإجارة والمرابحة والاستصناع والسلم)[2].

3- شهادات إجارة البنك المركزي شهاب:

تقوم العلاقات التعاقدية بين الأطراف الآتية: المستثمرون والشركة(الوكيل المؤجر) والبنك وهو البائع للأصل والمستأجر له وتكيف العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد الوكالة، وبين الشركة(الوكيل) والبنك على أساس شراء الأصل وتأجيره له(أجارة العين لمن باعها المجارة من الهيئة العليا) تدعو الشركة المستثمرين للاكتتاب في الصندوق وتصدر الشركة لكل مستثمر صكوكا بقيمة استثماره.

- تكون الأموال المكتتب بها الصندوق ويوضع تحت إدارة الشركة بصفتها الوكيل ثم تقوم باستثمارها.
- يمثل الصك بعد استثماره موجودات قائمة وحقيقية هي الأصول المملوكة للصندوق.

[1]- ساسية جدي، **دور الصناعة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في كل من ماليزيا وسودان** مرجع سبق ذكره، ص 223.

[2]- ساسية جدي، **دور الصناعة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في كل من ماليزيا وسودان** مرجع سبق ذكره، ص 224.

- يحوز لحملة الصكوك تداول صكوكهم في السوق أو بيعها في السوق مابين البنوك.
- تتمثل مستحقات حامل الصك في الأجرة الشهرية وقيمة الصك في السوق.

4- **شهادات إجارة مصفاة الخرطوم:** تقوم العلاقات التعاقدية بين: المستثمرين والشركة والوزارة وهي البائع للأصل والمستأجر له بإجارة تشغيلية.

ثانيا: إيجابيات وسلبيات التجربة السودانية:

1- ايجابيات التجربة: على الرغم من وجود بعض جوانب القصور في تجربة الصكوك السودانية إلا أنه تعتبر محاولة جادة في مجال الصناعة المالية الإسلامية لكونها امتدت لأكثر من عقد من الزمان[1].

- أسهمت في تثبيت دعائم سوق الخرطوم للأوراق المالية بآثاره الايجابية على الاقتصاد السوداني ومعالجة فجوة الموارد الداخلية بتغطيتها لنسبة كبيرة من عجز الموازنة المحلية.
- أسهمت في تنويع أدوات إدارة السيولة للجهاز المصرفي بصورة مربحة كما ساهمت في تطوير وتحريك الأفكار والاجتهادات الشرعية ومهدت الطريق للابتكارات المالية لتمويل القطاع الخاص مستقبلا.
- تتميز بالتنوع من حيث منتجات صناعة الهندسة المالية، حيث تشتمل عددا من الأدوات والعمليات الآليات المالية سواء التقليدية منها أو المستحدثة، وهو ما لحظناه من خلال استعراضنا لهذه المنتجات فيما سبق.
- مساهمة فاعلة من طرف الدولة في نجاح تجربة العمل المالي والمصرفي الإسلامي.
- تعتبر التجربة السودانية في مجال إصدار الصكوك الإسلامية محاولة جادة في مجال الصناعة المالية الإسلامية لكونها امتدت لأكثر من عقد من الزمان.
- أسهمت في تثبيت دعائم سوق الخرطوم للأوراق المالية بآثاره الايجابية على مجمل حركة الاقتصاد السوداني.
- أسهمت في معالجة فجوة الموارد الداخلية لتغطيتها لنسبة كبيرة من عجز الموازنة الداخلية.
- أسهمت في ايجاد معايير الربحية في الاقتصاد يعتمد عليه في اتخاذ الكثير من القرارات الاقتصادية لمجتمع الأعمال.
- أسهمت في تنويع أدوات إدارة السيولة للجهاز المصرفي وكذلك الضمانات المصرفية.
- مهدت الطريق للابتكارات المالية لتمويل القطاع الخاص من خلال أدوات سوق المال.
- من المؤمل أن تسهم في تمويل التنمية الاجتماعية والأنشطة الخيرية من خلال أدوات سوق المال إذ تم إصدار الصكوك الاجتماعية والخيرية.
- ساعدت في نشر الوعي الإدخاري في أوساط المجتمع.
- ساهمت في تطوير وتحريك الابتكار والاجتهادات الشرعية في المجال المالي.
- نشطت مكاتب المحاسبين القانونيين والدوائر البحثية ذات الصلة بأسواق المال وغيرها من الجوانب.

[1]- ساسية جدي، مرجع نفسه، ص 228.

2- سلبيات التجربة: لعله مما يؤخذ على التجربة السودانية في مجال صناعة الهندسة المالية ما يلي:

- يتطلب نمو صناعة الهندسة المالية الإسلامية دراسات جدوى اقتصادية للتكاليف والمنافع وليست قرارات سياسية.
- ضعف الإطار الاقتصادي الكلي، فالاقتصاد السوداني يعاني بعض المشاكل الهيكلية، فعلى الرغم من ايجابية المؤشرات الاقتصادية الكلية فان السودان غير مصنف ائتمانيا من قبل وكالات التصنيف الائتماني المعروفة دوليا، حيث تعد هذه التصنيفات مؤشرا مهما للمستثمرين في الإصدارات السيادية وضعف الشفافية في عملية بيع الأصول من الحكومة إلى الشركة، ثم إعادة الشراء من قبل الحكومة للأصول عند التصفية للورقة المالية حالة شهامة يؤثر على الكفاءة التنظيمية للإصدار والجمع بين وظائف المحاسبة والمراجعة والتقييم لأصول في أيدي ديوان المراجعة العامة.

المبحث الثالث: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

رغم النجاح الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية إلا أن الجزائر لا تزال متخلفة عنها وهذا راجع لعدة أسباب مرت بها البلاد، لكن هذه الأخيرة تتطلع إلى جذب المدخرين المحليين من خلال إدخال التمويل الإسلامي على البنوك المحلية بعدما كانت المنتجات المصرفية الإسلامية تقدم سابقا في الجزائر فقط من قبل البنوك الأجنبية.

المطلب الأول:واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

اتجهت الجزائر كغيرها من الدول للتعامل بالخدمات المالية الإسلامية بما يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي، فتأسست بها أول مؤسسة مالية متوافقة مع الشريعة، وهي بنك البركة، أواخر سنة 1990 بعد صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض الذي سمح بإنشاء مؤسسات خاصة ومختلطة، وبعدها بفترة تجاوز العشر سنوات دخل السوق المصرفية ثاني مؤسسة مالية إسلامية، والمتمثلة في بنك السلام، بالإضافة إلى اعتماد شركة سلامة للتأمينات والتي تعتبر الشركة الوحيدة بالجزائر التي تتعامل بالتأمين التكافلي، ومن هذا المنطلق سوف نبرز وضعية الجزائر في المالية الإسلامية، بالتعرض إلى المؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة بها.

أولا:القوانين والتشريعات المنظمة للنظام المالي في الجزائر:

1- قوانين بعد الاستقلال:

1-1- قانون النقد و القرض 10/90:

قانون جديد جاء بعد الإصلاحات التي اتخذتها الدولة في السنوات السابقة و لكنها باءت بالفشل، و الذي أدخل تعديلات جذرية و مهمة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري الذي تميز بالهشاشة و التهميش من قبل السلطات السياسية ، وقد تعلق الأمر بهيكل البنوك و الهيكل الداخلي للبنك المركزي، ويعتبر قانون

(10/90)الصادر في 1990-04-14 المتعلق بالقرض و النقد أنه نصا تشريعيا يعكس بصورة حقيقية المكانة التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي، و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986و1988.[1]

وقد عرف هذا القانون المتعلق بالنقد و القرض عدة إصلاحات و تعديلات سمحت بتطوير النظام النقدي و بنك الجزائر، و تمثلت في:

- **أمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:**لجأت السلطات النقدية في الجزائر إلى إصدار الأمر 03-11 (تاريخ 26 أغسطس 2003م) والذي ألغى القانون 90-10 بالكلية، وتضمن قواعد سبق إصدار الأمر 03-11 (عام 2003) العديد من التعديلات، أهمها:

- **الأمر01/01 المعدل والمتمم لأحكام القانون90-10 الصادر في 27/02/2001:** والذي كان يهدف لخلق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر، والفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد إرساء الاستقلالية النقدية وتحقيق الرابط الأمثل بين مختلف مكونات الصرح المؤسساتي، حيث تم الفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض. والتعديلات التي جاء بها الأمر 01-01لم تنقص من صلاحيات المحافظ حيث يبقى محافظا للبنك المركزي ورئيس مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية .

- **الأمر رقم 02-ل03 المؤرخ في 28 أكتوبر 2002 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والصادر عن مجلس النقد والقرض:** يهدف لتعريف أدوار مختلف الأعوان ومختلف المستويات حيث يترك لهم حرية غير مطلقة في ممارسة مسؤولياتهم كما يهدف إلى تحديد مستوى الرقابة الداخلية التي يجب على البنوكالتنظيم البنكي بما في ذلك تحديد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة البنكية وهي: بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، كما تضمن أهم قواعد النشاط البنكي (عمليات البنوك): العمليات الأصلية والتابعة، ومراقبة احترام البنوك والمؤسسات المالية لالتزاماتها، كما أكد على مسألة الرقابة و على مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية بشكل خاص في مجال حركة رؤوس الأموال نظرا لصلتها المباشرة بالحفاظ على الاقتصاد الوطني من خلال ضمان التوازن المالي للبنوك، وكانت التعديلات فيه طفيفة، ما يعني أن القانون الحاكم للنظام المصرفي الجزائري إلى الآن هو الأمر 03-11.[2]

2-1- النظام رقم 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية:(الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2019م) و الذي حدده بنك الجزائر والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية و ما يترتب عنها من تحصيل أو تسديد للفوائد،و يسعى هذا النظام إلى ترشيد و تثمين هذه التجربة و على

[1]- نشر على الموقع: moodle.univ-chlef.dz

[2]-عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول،**الصناعة الملية الإسلامية بدول المغرب العربي"الواقع و التحديات و الآفاق"**،صندوق النقد العربي ،العدد1،2020،ص28و29.

رأسها إعادة استقطاب السيولة الموجودة خارج التيار الرسمي،و تفعيل الدور الأساسي لهذا الجهاز في المساهمة الرائدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.[1]

3-1- النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية : صدر هذا النظام في 15 مارس 2020 حدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر. كما عرف العمليات البنكية وحدد منتجاتها المتمثلة في: المرابحة، المشاركة المضاربة، الإجارة، السلم، والاستصناع حسابات الودائع، الودائع في حساب الاستثمارات. ويجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من قبل هيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

– يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية أن يقوم بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة.

–عرف شباك الصيرفة الإسلامية واشترط إن يكون ذو استقلالية مالية، كما اشترط الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصرفة الإسلامية المحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى.

– يلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر لسنة 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.[2]

ثانيا: مكونات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

1-البنوك الإسلامية: بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 سنة 1990،سمح القانون الجزائري بقيام البنوك الخاصة فتأسس بنك البركة عام 1991 كأول بنك إسلامي جزائري، ثم تأسس بعده بنك السلام سنة 2008 فهو ثاني بنك إسلامي في الجزائر.

أ-بنك البركة الجزائري: يعتبر بنك البركة الجزائري إحدى الوحدات التابعة للمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين. تأسس البنك في 06/12/1990 وفتح أبوابه رسميا في20/05/1991، وهو عبارة عن شركة مختلطة جزائرية وسعودية يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والجانب السعودي بنك البركة الدولي، وبلغت حصة كل طرف من رأس المال با 51 % و49% على التوالي.

* **أهداف بنك البركة:** يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات البنكية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي:
من خلال الجدول الآتي سنستعرض النتائج المعلن عليها في السنة المالية 2019 من قبل البنك موضحه أدناه:

[1]– نشر على الموقع: wassimtimag.dz

[2]–منصور منال،نوال بن لكحل، **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول**،دفاتر البحوث العلمية،المجلد9،العدد1، 2021،ص601.

الجدول رقم 09: النتائج المعلن عليها في السنة المالية (2018-2019)

(مليون دينار جزائري)

البنود	2018	2019	الفارق بالقيمة	الفارق بالنسبة
مجموع الميزانية	270.996	261.568	9.428	%4+
حقوق الملكية	27.429	30.704	3.275	%12 -
الودائع	223.995	213.500	10.495	%4,69 -
التمويلات	156.460	154.600	1.860	%1-
خارج الميزانية	61.123	55.163	5.960	%11 -
الإيراد المصرفي	11.849	13.290	1.441	%11 +
الناتج الصافي	5.166	6.333	1.167	%22,59 +

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة**(2018-2019)**

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتوافق معظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية الإسلامية.

-تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب البنكي غير ربوي.

- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك البعيدة عن أماكن الاستفادة من التسهيلات البنكية التقليدية.[1]

نلاحظمنخلال الجدول أعلاه أن مجموع الميزانية قد انخفض سنة 2019 بنسبة 4% عن سنة 2018، أما حقوق الملكية فقد ارتفعت ب3.275مليون دج أي ما نسبته 12%عن سنة 2018، ومن جهة بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل213.500مليون مسجلة انخفاض قدره 10.495 مليون دج أي بنسبة4,69% مقارنة بسنة 2018،أما التمويلات الممنوحة للزبائن فبدورها عرفت انخفاضا قدره1.860 مليون دج أي بنسبة 1%مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود145.923 مليون دج، في حين البند الخاص بخارج الميزانية فقدر ب55.163 مليون دينار مقابل61.123مليون دج بالنسبة السنة 2018 أي انخفض بنسبة 11%، أما الإيراد الصافي قدر ب13.290 مليون دج مقابل11.849مليون دج بالنسبة لسنة

[1]- بلحية يمينة، **مكانة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر**،مجلة المهل الإقتصادي،المجلد الأول،العدد الثاني،ديسمبر 2018،ص 150.

2018 أي بنسبة 11%، في حين قدرت نتيجة السنة المالية ب6.333مليون دج مقابل 5.166 بالنسبة لسنة 2018.[1]

ب-بنك السلام:يمثل مصرف السلام – الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. هو عبارة عن ثمرة التعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

- ✓ **منتجات وخدمات المصرف:** يسهر البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية، وكافة الاحتياجات المرتبطة بعمليات الاستغلال وفق صيغ التمويل الإسلامية (المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ، المرابحة،الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع لأجل...).

كما يعمل على تنفيذ المعاملات التجارية الدولية باستخدام وسائل الدفع الدولي ، العمليات المستندية و التعهدات وخطابات الضمان البنكية، أما في مجال الاستثمار والادخار فهو يقترح حلول جذابة وآمنة من خلال:

- اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير بصيغة أمنيتي ، بطاقة التوفير أمنيتي، حسابات الاستثمار ....

في مجال الخدمات المصرفية ، فالبنك يقترح مجموعة من الخدمات المبتكرة والمتمثلة في :

- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- الخدمات المصرفية عن بعد(السلام مباشر)
- خدمة موبايل بنكينغ، خدمة موبايل سويفت (سويفتي)
- بطاقة الدفع الالكترونية (آمنة)، بطاقة السلام فيزا الدولية .
- خدمة الدفع عبر الانترنت ، خزانات الأمان (الأمان)

.ماكينات الدفع الآلي، ماكينات الصرف الآلي.[2]

الجدول رقم 10: تطور مؤشرات مصرف السلام الجزائري (2014-2018) الوحدة: مليون دينار

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
حقوق الملكية	14000	14301	15381	16563	17305
الودائع المستقبلية	32500	30120	34512	64261	85431
التمويلات المباشرة الصافية	22548	21268	29377	45445	75340

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام من الموقع:www.alsalamalgeria.com

[1]- منصور منال،نوال بن لكحل، **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع و المأمول**،مرجع سابق،ص602.

[2]- بن زكورة العونية،**البنوك الإسلامية إستراتيجية لتحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"دراسة حالة بنك السلام الجزائري**"،مجلة أبحاث،المجلد5، العدد1،2020،ص68و69.

وتعقيباعلى مؤشرات مصرف السلام (الجدول10) يتبين نمو حقوق المساهمين بشكل معتبر والتي لامست مبلغ 17305 مليون سنة 2018 مقارنة بسنة 2014 حين كانت 14000 مليون بمعدل نمو بلغ 23.61٪، من جهة أخرى عرفت الودائع ارتفاعا تدريجيا في قيمتها لتصل إلى 85431 مليون سنة 2018نتيجة زيادة ثقة المتعاملين في مصرف السلام، أما على مستوى التمويل الصافي فقد وصل حجمه سنة 2018إلى 75340 مليون ما عكس معدل نمو قدر ب65.75% مقارنة بالسنة الماضية يعود ذلك بالأساس إلى رغبة المصرف في استقطاب أكبر عدد ممكن العملاء من خلال تنويع المنتجات المالية والخدمات المقدمة .[1]

الجدول رقم 11: النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك السلام لسنة 2019

البنود	2018	2019	الفارق بالقيمة	الفارق بالنسبة
مجموع الأصول	110.109	131.019	20.910	%19 +
تمويلات العملاء	75.340	95.583	20.243	%27+
ودائع العملاء	85.432	103.792	18.360	%21,50+
حقوق المساهمين	17.305	19.012	1.707	%10+
المداخيل الصافية	7.016	9.227	2.211	%32 +
المصاريف	3.680	3.883	203	%6+
النتيجة الصافية	2.418	4.007	1.589	%66+

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك السلام محقق قفزة نوعية في نشاطه حيث ارتفع بمجموع أصوله سنة 2019 بنسبة 19% عن سنة 2018، أما تمويلات العملاء فقد ارتفعت ب20.243مليون دج أي ما نسبته 27%عن سنة 2018، ومن جهة بلغت ودائع العملاء85.432 مليون دج مسجلة ارتفاع قدره18.360مليون دج أي بنسبة

21,50 %مقارنة بسنة 2018، أما حقوق المساهمين فبدورها عرفت ارتفاعا قدره1.707مليون دج أي بنسبة 10% مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود19.012مليون دج، في حين المداخيل الصافية قدرت ب

9.227 مليون دينار مقابل7.016مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي ارتفعت بنسبة 32%، أما المصاريف قدرت ب3.883 مليون دج مقابل3.680مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي بنسبة 6 %، في حين قدرت نتيجة السنة المالية ب4.007 مليون دج مقابل2.418مليون دينار بالنسبة لسنة 2018 أي ارتفعت بنسبة 66%.[2]

2- النوافذ الإسلامية:

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام هيكل ضمن بنك التقليدي مكلف بتقديم الخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ففي الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة وهي بنك الخليج (2009)، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر(2016)، و ترست بنك الجزائر(2018)، وبعد صدور النظام 20-02 في23/03/2020 المحدد

[1]-عبد الوهاب صخري،د،سمية بن علي،**تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر"الواقع والآفاق"**، نشر على الموقع: https://giem.katankji.com

[2]- منصور منال،نوال بن لكحل، **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول**،مرجع سابق،ص603.

للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث قام البنك الوطني الجزائري BNA يوم04/08/2020بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفي الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، وبحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الاسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري (59) القرض الشعبي الجزائري(31)والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (16).[1]

3- التأمين التكافلي:

أ- لمحة عن سوق التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر:

ينحصر نشاط التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر على شركة سلامة للتأمينات الشركة الوحيدة للتكافل العاملة في الجزائر والتي هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين " إياك " الإماراتية ومقرها السعودية، حيث تضم6 شركات تكافل موزعة على المملكة العربية السعودية، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، السنغال، تونس، الجزائر، واعتمدت شركة سلامة للتأمينات في الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006م عن وزارة المالية فهي استحوذت على شركة البركة والأمان المنشأة في 26 مارس 2000م^2، و توفر الشركة خدمات متعددة في السوق الجزائرية، حيث تتوفر على 150نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني و4 مديريات جهوية، و تنفرد بخدمات التأمين التكافلي فهي الوحيدة على المستوى الوطني التي تتعامل بالتأمين التكافلي.[3]

ب-مكانة التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر (السلامة للتأمينات):

من خلال رقم الأعمال يمكننا تتبع شركة سلامة للتأمينات باعتبارها الشركة الوحيدة التي تقدم خدمات التأمين التكافلي الإسلامي، رغم غياب العديد من مقومات العمل التكافلي في هيكلها ونظمها ومن بين تلك النقائص، عدم توزيع الفوائض التأمينية، عدم وجود التنوع في الخدمات التأمينية التكافلية، ومن خلال الجدول التالي يمكننا التعرف على موقعها في السوق التأمينية الجزائرية.

---

[1]-خطوي منير،بن موسى اعمر،**النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**،مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 5،العدد2، 2021،ص89 و 94و 94و 97.

[2]-زكية بوصيودة،**التأمين التكافلي الإسلامي سوق واعد"عرض أهم التجارب العالمية الرائدة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد و المالية،المجلد 7،العدد2، 2021،ص229.

[3]-فلاق صليحة،**متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي"تجارب عربية**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص:علوم إقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2014-2015،ص290.

جدول رقم 12: ترتيب شركات التأمين في الجزائر حسب رقم الأعمال المحقق لسنة 2019م.

الترتيب	اسم الشركة	رقم الأعمال 2019م		رقم الإعمال 2018م		التغير 2018-2019	الحصة السوقية 2019
		DZD	USD	DZD	USD		
شركات التأمين عن الخسائر							
1	SAA	29 117 000	243 418	27 679 000	231 673	5,20%	20,16%
2	CAAT	24 589 000	205 564	24 126 000	201 935	1,92%	17,02%
3	CAAR	15 365 000	128 452	15 195 000	127 182	1,12%	10,64%
4	CNMA	14 312 000	119 648	14 025 000	117 389	2,05%	9,91%
5	CASH Assurances	12 676 000	105 971	9 499 000	79 507	33,45%	8,78%
6	CIAR	9 866 000	82 480	10 099 000	84 529	-2,31%	6,83%
7	Salama Assurances	5 377 000	44 952	5 158 000	43 172	4,25%	3,72%
8	Alliance Assurances	5 201 000	43 480	5 002 000	41 867	3,98%	3,60%
9	Trust Algérie	4 040 000	33 774	3 547 000	29 688	13,90%	2,80%
10	2A	3 877 000	32 412	3 849 000	32 216	0,73%	2,68%
11	GAM	3 803 000	31 793	3 859 000	32 300	-1,45%	2,63%
12	AXA Assurances Algérie Dommage	2 616 000	21 870	2 967 000	24 834	-11,83%	1,81%
مجموع شركات التأمين عن الخسائر		**130 839 000**	**1 093 814**	**125 005 000**	**1 046 292**	**4,67%**	**90,58%**
شركات التأمين عن الأشخاص							
1	Cardif El Djazair	2 742 000	22 923	2 604 000	21 796	5,30%	1,90%
2	AXA Assurances Algérie Vie	2 254 000	18 843	2 046 000	17 125	10,17%	1,56%
3	SAPS	1 947 000	16 277	2 066 000	17 292	-5,76%	1,35%
4	Caarama Assurance	1 869 000	15 625	1 695 000	14 187	10,27%	1,29%
5	AGLIC	1 675 000	14 003	1 302 000	10 898	28,65%	1,16%
6	Macir Vie	1 541 000	12 883	1 413 000	11 827	9,06%	1,07%
7	TALA	1 117 000	9 338	1 119 000	9 366	-0,18%	0,77%
8	Le Mutualiste	467 000	3 904	482 000	4 034	-3,11%	0,32%
مجموع شركات التأمين عن الحياة		**13 612 000**	**113 796**	**12 727 000**	**106 525**	**6,95%**	**9,42%**
المجموع العام		**144 451 000**	**1 207 610**	**137 732 000**	**1 152 817**	**4,88%**	**100%**

(https://www.atlas-mag.net/article/compagnies-d-assurance-algeriennes-classement-2019)

من الجدول أعلاه نرى أن شركة "سلامة للتأمينات" تحتل المركز السابع من بين 12 شركة تامين عن الخسائر في الجزائر لعام 2019م كما يبين الجدول أيضا انخفاض النصيب السوقي للشركة حيث بلغت الحصة السوقية للشركة 3.72% فقط أي لا يزال السوق غير مستغل، أما بالنسبة للتأمين على الأشخاص الذي نظمه المشرع الجزائري بموجب أحكام الأمر رقم07/95المؤرخ في 1995 المعدل والمتمم بموجب القانون 06-04 المؤرخ في 2006 المتعلق بفصل شركات التأمين على الأشخاص عن شركات التأمين على الأضرار والخسائر.

إضافة إلى ذلك فقد حققت شركة سلامة للتأمينات خسارة أخرى في سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية بانخفاض قدره 793 مليون دينار جزائري حسب تصريح المدير العام للشركة، ويرجع ذلك إلى انخفاض التأمينات

حولالسيارات بسبب الحجر المستمر في فترة بداية السنة. هذا بالرغم من سعيها المتواصل لفتح علاقات تكاملية وخدمات مشتركة مع كل من مصرف السلام وبنك البركة الجزائري باعتبارهما يمثلان العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، رغم كل الجهود المبذولة مازالت شركة سلامة للتأمينات بعيدة عن الأرقام والإنجازات المأمول الوصول إليها. ومن بين الاتفاقيات نجد اتفاقية تعاون مع بنك البركة وشركة سلامة للتأمينات الموقعة في 10 ماي 2010 تستعين من خلالها شركة سلامة للتأمينات ببنك البركة لتمويل استثماراتها في المقابل يستعين بنك البركة بالشركة لتسويق منتجاته عبر فروعها، أما الاتفاقية الثانية التي تم توقيعها في 31 ماي 2010 والمتمثلة في إنشاء شبابيك للتأمينيتم الإشراف عليها من طرف أعوان مكونين لتسويق المنتجات التالية : السفر، الحماية العائلية، تأمين المنازل، تأمين المحلات التجارية، تأمين الحج والعمرة . كما تم إبرام اتفاق مع مصرف السلام بتاريخ 17 ديسمبر 2019 حيث تنص الاتفاقية على توفير باقة من منتجات التأمين التكافلي الموافق الأحكام الشريعة الإسلامية بتطبيق تخفيضات تحفيزية لفائدة زبائن مصرف السلام الجزائر من أفراد وشركات تخص جميع صيغ التمويل المقترحة (تأمين السيارات، العتاد والتجهيزات، العقار، التامين الشامل لجميع المخاطر، .... الخ.

ج-مقومات التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر: على الرغم من كون الجزائر بلد مسلم فلا يزال معدل تغلغل نظام التكافل ضئيلا جدا، إذ تملك الجزائر العديد من المقومات التي يمكن أن تكون حافزا قويا لنشوء وتطور التأمين التكافلي الإسلامي، نذكر أهمها:

• اتساع سوق التأمينات في الجزائر وذلك باتساع الرقعة الجغرافية.

• تشوق المجتمع الجزائري إلى معاملات إسلامية لا تفسد عليه دينه .

• وجود مؤسسات مصرفية إسلامية، تبحث عن شركاء في المهنة للتكامل والتعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الصفة الإسلامية للجميع.

•إدراج مصطلح التأمين التكافلي في قانون المالية 2020 من خلال التعريف بالتأمين التكافلي وإبراز فكرته دون طرح تنظيم له،والذي كان مفصل في المرسوم 21-81 الذي فصل في جميع أوجه هذه الشركات وهذه المهنة.

• صدور المرسوم الرئاسي للصيرفة الإسلامية في مارس 2020م المرسوم الذي تضمن صدور النظام02.02 المحدد للعمليات البنكية ومنتجات الصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها منطرف بنك الجزائر.

• فسح المجال المؤسسات التأمين التجاري وذلك بفتح نوافذ إسلامية، يعد حافزا قويا للتوسع في هذه الصناعة التي تحمل الكثير منفرص المنافسة في السوق الجزائرية، فهذا الوضع الجديد يفرض على شركات التأمين والمؤسسات المالية تبني استراتيجيات لاستقطاب الزبائن وتسويق هذه المنتجات وتطويرها بغرض خلق تغيرات ايجابية تهدف إلى تسهيل ممارسة نشاط التأمين الإسلامي التكافلي.[1]

[1]- زكية بوصيودة، **التأمين التكافلي الإسلامي سوق واعد"عرض أهم التجارب العالمية الرائدة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**،مرجع سابق،ص229و230.

4-السوق المالي:تعتبر السوق المالية الجزائرية حديثة النشأة، حيث برزت فكرها في الجزائر اثر الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها عام 1987، فقد تم تأسيس بورصة الجزائر في 09 ديسمبر 1990 ، تحت اسم "شركة القيم المنقولة"، تعتبر بورصة الجزائر من اضعف البورصات في العالم حيث عرفت ركودا منذ إنشائها إلى يومنا هذا سواء في سوق الإصدار أو سوق التداول وعلى مستوى السوقين النقدي وسوق رأس المال وهذا راجع إلى قلة المؤسسات المدرجة فيها بسبب عدم قدرتها على استقطاب عدد اكبر من المؤسسات الاقتصادية، مما أدى إلى قلة الأوراق المالية الموجودة فيها. وعلى أمل إصدار الصكوك الإسلامية على الجزائر إصدار جملة من التشريعات التي تنظم تلك العملية موازية لعملية إنشاء الصيرفة الإسلامية.[1]

ثالثا:الدور التنموي للصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

أ- **مساهمة بنك البركة:**يبذل بنك البركة الجزائري مجهودات كبيرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ودعم مختلف القطاعات و يمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

-**بنك البركة الجزائري و تحقيق التنمية الاقتصادية:** و في سبيل تحقيق ذلك قام البنك بما يلي:

-في إطار جهود البنك لتحقيق التنمية في الجزائر سنة2016 فقد عقد إتفاقية تمويل مشترك بقيمة 2 مليار دينار جزائري مع بنك التنمية المحلية لتطوير 25000 هكتار للإنتاج الزراعي(التقرير المالي السنوي لمجموعة البركة،2016).

-يعتزم البنك إنشاء شركة الصناديق الاستثمارية لتمويل الأعمال الصغيرة و المتوسطة وذلك بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. إضافة إلى إنشاء شركة خدمات تكنولوجيا المعلومات والمشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد في الجزائر العاصمة(التقرير المالي السنوي لبنك البركة،2015).

-يشارك بنك البركة الجزائري في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والذي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعمل فيها المجموعة ومنها الجزائر.فعلى سبيل المثال فقد رمى البرنامج إلى خلق ما مقداره 680 فرصة عمل في الجزائر سنة 2016 وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات البطالة.

-و في إطار جهود البنك لدعم الفرص الاقتصادية،قام البنك بتوفير التمويل بالمرابحة و القرض الحسن لعدد من الأنشطة وفق الشريعة الإسلامية و شمل ذلك نطاقا واسعا من المشاريع الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر في المجالات المختلفة و ذلك وفق الجدول الموالي:

[1]- منصور منال،نوال بن لكحل، **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول**،مرجع سابق،ص 607.

الجدول رقم 13:برنامج بنك البركة الجزائر للتنمية الإقتصادية

السنوات	القطاعات	المبالغ (ألف دولار أمريكي)
2012	الزراعة والتشجير وصيد السمك	206
	التجارة	181
	الخدمات	414
	الإنتاج	140
	الصناعة	279
	الإجمالي	1220
2013	الصناعات التقليدية	85
	التجارة	127
	الخدمات	42
	الإنتاج	10
	الإجمالي	264
2014	الصناعات التقليدية	13
	التجارة	21
	الخدمات	58
	الإنتاج	31
	الإجمالي	123
2015	قطاع الانتاج	28
	التمويل الشخصي والاستهلاكي	7
	المجموع	35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج البركة للاستدامة و المسؤولية الاجتماعية.

-بنك البركة الجزائري و التنمية الإجتماعية:أولى بنك البركة الجزائري أهمية كبيرة لأنشطة الاستدامة و المسؤولية الاجتماعية خلال الفترة2016-2020)(، وذلك من أجل خلق فرص العمل و التعليم و الرعاية الصحية.و يظهر ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 14: أهداف بنك البركة الجزائري للتنمية المستدامة 2016-2020. (دولار امريكي)

أهداف بنك البركة	أهداف 05 سنوات	أهداف 2016	المنجز منها	المنجز من أهداف 05 سنوات (%)	المنجز من أهداف 2016 (%)
خلق فرص عمل	3400	680	لم يتم قياسها	0	0
تمويل التعليم*	22.000.000	4.400.000	353.000	1.6	8.0
التبرع للتعليم*	93.000	18.600	113.000	121	608
تمويل الرعاية الصحية*	11.000.000	2.200.000	14.228	0	1
التبرع للرعاية الصحية*	930.000	186.000	371.000	40	199
مبادرات أخرى*	3.639.000	727.800	10.060	0.28	1.38
المجموع*	37.662.000	7.532.400	861.288	2	11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبرنامج المسؤولية الإجتماعية و التنمية المستدامة لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016.

كما شارك بنك البركة الجزائر في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري برنامج البركة للقرض الحسن و الفرص الاقتصادية و الاستثمارات الاجتماعية سنة 2017، وقد تضمنت المشاركة في هذا البرنامج تقديم تمويل تبلغ قيمته 722ألف دولار أمريكي.و يظهر ذلك جليا من خلال مايلي:

الجدول رقم14: البرنامج الخيري والفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية لبنك البركة الجزائر(2017).

اسم البرنامج	القيمة
البرنامج الخيري 2017	722
التعليم	439
مشاريع تنمية المجتمع	-
الرعاية الصحية	102
السكن الاجتماعي	07
التدريب المهني	1
المجتمعات ذات التحديات الاقتصادية	172
برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية 2017	4.921
مشاريع تنمية المجتمع	-
الرعاية الصحية	4.921
المجموع	5.836

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبرنامج المسؤولية الإجتماعية و التنمية المستدامة لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2017.

من خلال الجدول السابق يتضح أن بنك البركة يسعى لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي ،فقد بلغت تمويلاتها في هذا الشأن مايقارب 5836 ألف دولار أمريكي لاسيما في مجالات التعليم و الرعاية الصحية و تقديم الفرص الاقتصادية، و الذي يمكن القول أنه يحقق في الاستدامة في الجزائر.[1]

ب-**مساهمة مصرف السلام**:تتجلى مساعي البنك في تحقيق التنمية المستدامة فيمايلي:

-**التمكين الإقتصادي**: تفعيلا للدور التنموي للمصرف تم إعادة هيكلة إدارتي التمويلات والعمليات التجارية والتركيز على دعم نشاط الفروع وقد سجلت الودائع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 بنسبة 46% مقارنة لسنة 2015 كما تم تسجيل فتح 818 حساب ادخار جديد سنة 2016 ، كما يسعى لإبرام اتفاقية مماثلة مع بنك البركة الجزائري على اعتبار أن هاتين المؤسستين توفران فرص توظيف الأموال وفق أحكام الشريعة، ويسعى المصرف أيضا لإبرام اتفاقية تبادل السيولة مع البنك المركزي في إطار السوق النقدي وعمليات إعادة التمويل.

- أما بالنسبة للتمويلات يسعى المصرف إلى تفعيل نشاط التمويل عبر استلام ملفات التسهيلات التي تدخل ضمن صلاحيتها وصلاحيات مجلس الإدارة والبث فيها عن طريق التمرير مما أضفى سرعة ومرونة معتبرة في معالجة هذه الملفات، وقد سجلت محفظة التمويلات المباشرة ارتفاعا بنسبة 32% كما وسجلت التمويلات غير المباشرة

[1]-سعيدي خديجة،**صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر"بنك البركة نموذجا"**،مجلة المشكاة في الإقتصاد التنمية والقانون،المجلد 1، العدد6،2017،ص191 و192و193و194.

ارتفاعا كبيرا منتقلة من1.1 مليار دولار في 2015 إلى1.5 مليار دولار في 2016 أي نسبة نمو 33 مقسمة إلى عمليات التجارة الخارجية.

– وتبقى تمويلات قصيرة الأجل تمثل أكبر حصة في المحفظة الائتمانية بنسبة 73% موزعة على عدة قطاعات أهمها قطاع التجارة ، مواد البناء ، المواد الغذائية ، الأعلاف ،البسة الجاهزة ، المواد الأولية صنع الغيار، قطاع الترقية العقارية ، قطاع المقاولات ، قطاع الصناعات التحويلية سنة 2016 (السلام، 2016)

-التمكين الاجتماعي:

– ويسعى المصرف جاهدا لإيجاد الوسائل اللازمة لتقديم العون للمجتمع وتعزيز نوعية حياة كل فرد فيه عبر دعمه للمنظمات الخيرية والمؤسسات التعليمية والصحية والعلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والبيئية.

– ويحث مصرف السلام موظفيه للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة وهو بذلك يساهم بصفة شخصية في فضة المجتمع

– تخصيص مبالغ محددة من الأرباح لتوجيهها للأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع.

– تأسيس وقفيات متخصصة يعود ريعها لصالح مشاريع تنمية المجتمعات لضمان استدامة أعمالها وأنشطتها في خدمة المجتمعات.

– تفعيل التعاون بين المصارف الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني لتنمية ثقافة المسؤولية المجتمعية بالمصارف وتحقيق أهداف الاستدامة.

– وضع أطر وركائز صلبة من أجل دعم مسيرة التنمية في الجزائر وتفعيل الخطط الرامية لخدمة المجتمع من خلال المساهمة في النهضة الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية عن طريق برامج التمويل، وبشروط ميسرة، وإيجاد الحلول المناسبة تجاه المجتمع من خلال أنماط التمويل المختلفة. [1]

ج– **مؤسسات التأمين التكافلي:** يواجه قطاع التأمين التكافلي في الجزائر عدة صعوبات و تحديات أهمها التحدي القانوني الذي يشكل العائق الأكبر أمام تطور هذه الصناعة التي لم تجسد إلا بشركة واحدة هي شركة سلامة للتأمينات الجزائر و التي تعاني من صعوبات في تطبيق مبادئ التكافل في ظل قانون لا يعترف بشكل صريح بوجود تأمين تكافلي و هي بذلك تخضع لقانون التأمين التقليدي مما يجعلها محصورة بين تطبيق القانون من جهة و الالتزام بضوابط التأمين التكافلي و أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى .[2]

د–النوافذ الإسلامية :بعد قرابة السنتين من إصدار النظام 20–02 وحتى بداية سنة 2022 تحصلت 09 بنوك تقليدية على ترخيص من المجلس الإسلامي الأعلى لتقديم عروض وخدمات مطابقة للشريعة الإسلامية. ستة بنوك عمومية بدأت فعليا في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية وهي البنك الوطني الجزائريوالذي كان سباقاً لإطلاق

[1]–بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، **أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية**" دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مرجع سابق، ص44 – 46.

[2]– نعيمة شخار، **" واقع وآفاق صناعة التأمين التكافلي في الجزائر " تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر**"، نشر على الموقع: asjp.cerist.dz

الصيرفة الإسلامية في الجزائر: القرض الشعبي الجزائري،الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، بنكالفلاحة والتنمية الريفية،بنك الجزائر الخارجي،وأخيرا بنك التنمية المحليةمن خلال نافذته البديل. وثلاثة بنوك خاصة وهي بنك الخليجبنك الإسكانوالمؤسسة المصرفية العربيةمن خلال نافذة البراق.

وفي الوقت الحالي تعكف هذه الشبابيك على توفير التمويل الإسلامي أي توظيف الأموال المجمعة مع التركيز على قطاعات معينة كالسيارات والتجهيزات وقطاع السكن[1].

المطلب الثاني: متطلبات نجاح الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر:

يعمل التمويل الإسلامي على الإيفاء بجميع متطلبات نجاح المؤسسات الاقتصادية، كما يساهم في تذليل معظم المعوقات الواجهة لها، سواء طبقت من قبل البنوك أو المؤسسات لمالية الإسلامية أو من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعني بدعم وتطوير المؤسسات الاقتصادية، إلا أن الشراكة بين الحكومة والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية في سبيل دعم هذه المؤسسات لبناء قطاع أعمال قوي تعتبر برنامجا ضروريا يتطلب عدة عناصر لنجاحه، منها: [4]

أولا: عوامل البيئة الداخلية المساعدة لتطبيق الصيرفة الإسلامية بالجزائر:

- تحليل الدعم اللازم للمؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة الفجوات التمويلية.
- دراسة القطاعات المختلفة بوضع الأولويات والأهداف، وضع الخطط الهيكلية. وتحديد خصائص الفئات المستهدفة والفرص المستقبلية.
- إجراء تحليل العائد على المشاريع بالنسبة إلى التكلفة الأصلية للدعم الممنوح والتغيير في صيغ منحه.
- رصد الموارد اللازمة لهذا الدعم ومحاولة تجديدها باستمرار من خلال استثمارها في مشاريع مربحة.
- المتابعة المستمرة لبرامج التحويل ككل وتحيينها حسب الحاجة والضرورة.

ثانيا: عوامل البيئة الخارجية للمساعدة على تطبيق الصيرفة الإسلامية بالجزائر:

أداء المؤسسات المالية الإسلامية لوظائفها على أحسن حال يحتاج إلى الثقة المتبادلة بينها وبين المتعاملين والتي ساعد على نمائها الدعم الذي وجده التمويل الإسلامي في البيئة الخارجية والمتمثل في:

- القيم الإسلامية السائدة في البيئة الدينية عززت من آليات السوق التي تشجع كل المتعاملين على أداء وظائفهم بصدق وكفاءة لحماية مصالحهم على المدى البعيد.
- صغر منطقة التعامل بين المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها، يجعل منهم يعرفون، الأمر الذي يوفر بيئة مشتركة للثقة والتي تكرس بدورها الالتزام بالقيم الإسلامية وتقلل من احتمال الاحتيال دون نيل العقاب.

---

[1]– **الصيرفة الإسلامية في الجزائر.. إلى أين؟**، مقال نشر على:https://www.djaziress.com

4 عواطف محسن، أمال مهاوة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، المجلد: 07، العدد: 02، ديسمبر 2020، ص 152.

- الشعور بالانتماء للقبيلة (العرش) والعصبية أو التضامن الاجتماعي، يعمل على زيادة درجة الثقة المتبادلة بين المتعاملين في السوق والتي تقوي من عامل التعاون المتبادل الذي ساهم بدوره في الرفع من الصدق والعدل في المعاملات المتبادلة.

خلاصة الفصل

استعرضنا في هذا الفصل مجموعة من المعطيات المتعلقة بواقع الصناعة المالية الإسلامية في بعض البلدان الإسلامية (ماليزيا، السودان والجزائر)، حيث عرضنا تحليلا لمكونات الصناعة المالية الإسلامية في كل دولة ومدى تأثيرها على اقتصادها والعمل على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

حيث أظهرت المعطيات المعروضة نجاح التجربة الماليزية فيها وتحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المرجوة من التمويل الإسلامي. فيما تليها السودان التي هي الأخرى شهدت نجاحا ولو بمعدلات ضئيلة حققت من ورائها تقدم نسبي، إلا أن التجربة الجزائرية تبقى بعيدة عنهما تعاني من بعض المعوقات والتحديات وتحتاج إلى التطوير والابتكار في منتجات الصناعة المالية الإسلامية أمام الطلب المتزايد بضرورة توسيع نشاط الصناعة المالية الإسلامية للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في العمليات المالية(عمليات الادخار، تمويل المشاريع والقروض ...الخ).

الخاتمـــــة

خـــاتـــمة

بعد تناولنا لموضوع دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة تبين لنا أن الصناعة المالية الإسلامية تلعب دورا هاما في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة على أرض الواقع، من خلال التمويل الإسلامي بمختلف صيغه والذي يعد من الأساليب التمويلية الجديدة التي لها الأثر الايجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف البلدان الإسلامية حيث ساهم في الحد من التضخم، الاستخدام الأمثل للموارد، تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل، تعزيز مبدأ التكافل الاجتماعي وحماية البيئة من مختلف المخاطر والأضرار. وعلاقة الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية المستدامة علاقة متكاملة.

– كما تم دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية التي تبنت التمويل الإسلامي إلى جانب التمويل التقليدي في معاملاتها المالية وأنشأت مختلف المؤسسات المالية الخاصة بهذا التمويل كدولة ماليزيا والسودان والجزائر، حيث كان للتمويل الإسلامي فيها نصيب من الأثر والدور الفعال إلا أنه كانت هناك معوقات وتحديات وخصوصا في الجزائر على أمل أن تكون هناك حلول وآفاق ايجابية في المستقبل للتطوير منه.

نتائج اختبارات الفرضيات: من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى مدى أصحية فرضيات الدراسة:

– من اختبارنا للفرضية الأولى التي مفادها: **" تعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد، تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية "** توصلنا إلى صحة هذه الفرضية، وذلك لأن هناك ترابط بين هذه الأبعاد حيث أن لتحقيق التنمية المستدامة وجب العمل على تحقيقها من خلال التوازن بين أبعادها الثلاثة.

– من اختبارنا للفرضية الثانية التي مفادها: **" الصناعة المالية الإسلامية هي كل عمليات التطور والابتكار لأدوات مالية وآليات تمويلية مع مراعاة ضوابط الشريعة الإسلامية"**توصلنا إلى صحة هذه الفرضية، نظرا لكون التمويل الإسلامي يقوم بالتمويل على أسس الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها وضوابطها دون التهرب منها أو عدم المبالاة بها.

– من اختبارنا للفرضية الثالثة التي مفادها: **" تعمل الصناعة المالية الإسلامية بكل مكوناتها على تحقيق التنمية المستدامة والتأثير على أبعادها "** توصلنا إلى صحة هذه الفرضية، من خلال الأثر والدور الايجابي الذي تلعبه الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة من خلال مختلف المؤسسات المالية وتحقيق معدلات إحصائية جيدة.

نتائج البحث:

– التمويل الإسلامي إطار شامل من الأنماط والمناهج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية

– البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية تلتزم في جميع أعمالها بمبادئ الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق توزيع عادل للثروة والوصول إلى تنمية اقتصادية يميزها التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

– تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر العديد من الصعوبات والعراقيل التي تعيق عملها وتحقيق أهدافها في السوق الجزائرية

– تعتبر التجربة الماليزية والسودانية ناجحة حققت الأهداف المنشودة منها ووجب الاقتداء بها للنهوض بالتجربة الجزائرية

تـــوصيـــــات:

– تسريع إجراءات اعتماد فروع جديدة للبنوك الإسلامية في الجزائر.

– اعتماد نصوص قانونية جديدة ومرنة تدخل رسميا البنوك الإسلامية بصفتها جزءا لا يتجزأ من جهازها المصرفي والاعتراف بصيغ التمويل الإسلامي وإعطائها الحماية القانونية اللازمة.

– إبراز الدور الفعال للتمويل الإسلامي وأثره الإيجابي على الاقتصاد والمجتمع.

– ضرورة نشر ثقافة التنمية المستدامة في كل المؤسسات والمجتمع ككل، لأنه وانطلاقا من ذلك ستعمم في كل القطاعات.

– القيام بالدعاية والإشهار لمختلف منتجات الصناعة المالية الإسلامية وتبيين دورها الفعال في المجتمع من أجل التشجيع أكثر على تبنيها من قبل الأفراد والمؤسسات.

آفـــــاق الـــدراســـة: لاشك أن هناك العديد من الجوانب التي لم تستوفها الدراسة، وهي جوانب مهمة ينبغي الاهتمام بها وتسليط الضوء عليها في مجال الصناعة المالية الإسلامية والتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها مايلي:

- أثر العولمة على الصناعة المالية الإسلامية.
- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والحلول المقترحة.
- التطوير والابتكار في أساليب التمويل الإسلامي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- الكتب العربية:

1- سامي السويلم، **"صناعة الهندسة الإسلامية نظرات في المنهج الإسلامي"**، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المنشور للتدريب، الكويت، أفريل 2004، ص 05.

2- عصام عمر أحمد مندور، **"البنوك الوضعية والشرعية"**

3- عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

4- أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر، **الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية**، بنك البركة الجزائري نموذجا، العدد السادس، أكتوبر 2017، ص 81 و82.

5- محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 80.

6- صادق راشد الشعري، **أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 133.

7- سعيد تلخوخ، السوق المالية الإسلامية ودورها في تغطية العجز الموازني في حالة السوق المالية الماليزية نموذجا، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 10، العدد1، 2021.

8- سامي يوسف كمال محمد، **الصكوك المالية الإسلامية (الأزمة- المخرج)**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2010.

9- مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، " التنمية المستدامة- مفهومها- أبعاها- مؤشراتها "، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.

10- سميرة عبدوس، **دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية "تقييم آداء النظام المالي الإسلامي للفترة(2010/2018)**.

11- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول،**الصناعة الملية الإسلامية بدول المغرب العربي"الواقع والتحديات و الآفاق"**،صندوق النقد العربي ،العدد1،2020.

12- منصور منال، نوال بن لكحل، **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد9، العدد1، 2021، ص601.

- الكتب الأجنبية:

1- Aziz Bensbahou, Ikram Zouitene, **la perception des instruments de financement participatifs par les dérigants des TPE au Maroc**, Recherches et applications en finance Islamique, volume 4, Numéro 1, 2020

- الأطروحات والمذكرات:

1- ساسة جدي، **" دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية "- دراسة حالة ماليزيا والسودان،** مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015/2014.

2- موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية،** مذكرة مقدمة استكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل استراتيجي مالي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013/2012.

3- آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

4- شافية كتاف، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014/2013.

5- فلاق صليحة، متطلبات **تنمية نظام التأمين التكافلي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015/2014.

6- حريزي ياسين، " دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة" - دراسة مقارنة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف 1، 2014/2013.

7- شلي إلهام، " دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية " - دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس- سطيف 01، 2014/2013.

8- عرقوب خديجة، " دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة "- التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2005، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة ل م د تخصص إدارة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2017/2001.

9- سلاك عايشه، دراسة **نموذج ماليزيا في المالية الإسلامية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،تخصص الإقتصاد المالي،جامعة الجيلالي ليابس،سيدي بلعباس،2015/2014.

10- شافية كتاف، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط و تطوير السوق المالية الإسلامية "دراسة تطبيقية بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية"**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف1،2013-2014.

11- عطا الله حدة،**دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة مقارنة بين ماليزيا،السودان والإمارات العربية المتحدة"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير،إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة فرحلت عباس،سطيف، 2013/2014.

12- فلاق صليحة،**متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي"تجارب عربية"**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص: علوم إقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2015-2014.

- المجلات والمنشورات:

1- عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 2، 2007.

2- أو صغير الويزة، **الصناعة المالية الإسلامية في العالم (الواقع والمعوقات)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، 2020.

3- كروش نور الدين، العقاب كمال، " التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة" – الحالة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2020/03، تاريخ النشر: 2020/12/31.

4- ابتسام ساعد؛ رابح خوني؛ **تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا"تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة:2008-2015"**؛مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية؛العدد 30؛سبتمبر 2017.

5- نور الدين كروش، كمال العقاب، **التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التمية المستدامة "التجربة الماليزية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد13 ،العدد03 ،2020.

6- حمزة شوادر،**الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر" بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية و المحلية"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 15،2015.

7- حملة عز الدين، زبار مراد، الصيرفة الإسلامية في السودان(2011-2018)، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 18، العدد 2020/01.

8- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، " إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحومية السودانية "، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 01.

9- أسماء بللعما، **تجربة السودان في مجال الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد: 04، العدد 2020/01، جامعة أحمد دراية أدرار.

10- السعيد بريكة، مرابطي سناء، **" دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية**- تجربة السودان نموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، تاريخ النشر: 2017/05/30.

11- بلحية يمينة، **مكانة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر**، مجلة المهل الإقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018.

12- بن زكورة العونية،**البنوك الإسلامية إستراتيجية لتحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"دراسة حالة بنك السلام الجزائري**"،مجلة أبحاث،المجلد5، العدد1،2020.

13- خطوي منير،بن موسى اعمر،**النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**،مجلة إضافات اقتصادية، المجلد5 ،العدد2،2021.

14- زكية بوصيودة،**التأمين التكافلي الإسلامي سوق واعد"عرض أهم التجارب العالمية الرائدة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد و المالية،المجلد 7،العدد2،2021.

15- سعيدي خديجة،**صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر"بنك البركة نموذجا**"،مجلة المشكاة في الإقتصاد التنمية والقانون،المجلد 1، العدد6، 2017.

- المؤتمرات والملتقيات الدولية:

1- لعمش أمال وشرقي سارة، **أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية** "تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في إصدار صكوك الإجارة " بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5 – 6 ماي 2014.

2- صالح مفتاح، ريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012.

3- صالح مفتاح، ريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012.

4- محمد كريم قروف، **الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، يومي 23 و24 فيفري 2011.

5- حمزة علي، نعجة عبد الرحمان، **الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013.

6- إيمان حمودي، **صيغ الاستثمار والتمويل الاسلامية ودورها في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة الجزائرية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي، التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وكالتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي، الشلف، يومي17 و18 ديسمبر 2019.

7- مفتاح صالح، عمري ريمة، الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة قالمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.

8- عبد الرحمان بن عبد العزيز الجريري، أثر الوقف في التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.

9- الطيب لحيلح، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية المتاحة، يومي 07 و 08 أفريل 2008.

- المواقع الالكترونية:

1-خنيوة محمد الأمين، حنان علي موسى، **" منتجات الهندسة المالية" الواقع، التحديات ومناهج التطوير** ، مقال منشور على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp_content/uploads/2011/03.pdf

2- **الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأعمال المصرفية الإسلامية**، https://zu.edu.go

3- الصيرفة الإسلامية في الجزائر.. إلى أين؟، مقال نشر على:https://www.djaziress.com

4-عمر علي أبو بكر، **صناديق الاستثمار الإسلامية (مفهومها، أنواعها وخصائصها)**، عرض على: os.mediu.edu-my

5- **التشريعات القانونية والرقابية الحاكمة للأسواق المالية الإسلامية "تجربة ماليزية للصكوك في السوق المنظمة"**،ص10 ، نشر على الموقع:http://conferences.ju.edu.jo

6- د.غراف زهرة، بن سعيد لخضر، **تجربة ماليزيا في التكافل الإسلامي و فرصة الاستفادة منها في المعاملات المالية الجزائرية**،مجلة نشرت على الموقع: asjp.cerist .dz

7- blogs.worldbank.org

8- نشر على الموقع: moodle.univ-chlef.dz

9- نشر على الموقع: wassimtimag.dz

10- عبد الوهاب صخري،د،سمية بن علي،**تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر"الواقع و الآفاق"**، نشر على الموقع: https://giem.katankji.com

11- نعيمة شخار، **واقع وآفاق صناعة التأمين التكافلي في الجزائر "تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر"**، نشر على الموقع: asjp.cerist.dz